الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة ١٦

الثلاثاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أشكر حكومة آيسلندا على الهدية التي قدمتها لي وهي مطرقة جميلة، مصنوعة من خشب شجرة الكمثرى.

أعطي الكلمة لمعالي السيدة اورسولا بلاسنك، الوزيرة الاتحادية للشؤون الخارجية للنمسا.

السيدة بلاسنك (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): نحن النمساويين نضع الأمم المتحدة دائما في منزلة رفيعة، واسمحوا لي أن أفسر السبب.

لقد أصبحت النمسا عضوا في الأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥. وتم ذلك بعد نصف سنة فقط من استعادتنا لسيادتنا التامة عن طريق معاهدة أبرمت مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة وفرنسا، تدعى معاهدة الدولة النمساوية.

قبل خمسين سنة، كان انضمامنا إلى أسرة الأمم حافزا قويا لنا. ولقد تمكنا من أن نبني على ثقتكم. وتمكنا من الاعتماد على مساعدتكم. وبعدها حسمنا مشاكل معقدة مثل مسألة ''سودتيرول'' معكم، شركائنا في الأمم المتحدة. وأصبحنا منذ ذلك الوقت متلهفين لأن نقدم للمحتاجين نفس المساعدة التي قدمت إلينا.

إن تجربتنا الخاصة، أكثر من أي شيء آخر، عززت ثقتنا بإمكانية الأمم المتحدة بصفتها معززة للسلام ومنارة للأمل للعديدين من الذين يواجهون التحديات والتهديدات الصعبة لمجتمعاتنا — سواء تمثلت في الصراعات المسلحة أو في الجوع، الإرهاب أو الكوارث البيئية. إننا نريد أن تكون الأمم المتحدة ذات صلة بالواقع ومتجاوبة ويعول عليها – اليوم وفي السنوات المقبلة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد وين (ميانمار).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إن عملية الإصلاح التي ابتدرها الأمين العام كوفي عنان وعبرت عنها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي ستزيد من تعزيز تلك الإمكانية. وربما لم نحقق كل ما كنا نسعى جاهدين إلى تحقيقه، ولكن ينبغي ألا نتجاهل التقدم الذي أحرز، لأنه – إذا ما جرى العمل عليه – سيحدث أثرا في حياة الناس المحتاجين إلى دعمنا، وإلى حمايتنا.

إن تعزيز السلام هو السبب الأساسي لوجود الأمم المتحدة. ومنذ أن انضمت النمسا إلى الأمم المتحدة، شارك حوالي ٥٤ ٠٠٠ من حفظة السلام النمساويين في أكثر من ٥٠ بعثة في جميع أرجاء العالم. والآن ينتشر ١ ٢٠٠ منهم في بعثات من كوسوفو إلى مرتفعات الجولان ومن أفغانستان إلى أكيه والسودان.

وإننا في ضوء تجربتهم العملية أيضا نرحب بلجنة حفظ السلام الجديدة. فهي ستقدم دعما ملموسا للناس الذين يتعين عليهم مغالبة التحديات المتنوعة على الطريق من الحرب إلى السلام الحقيقي. وأود أن أقول كلمة بشأن المرأة في ذلك السياق. إن بناء الثقة في مجتمعات ما بعد الصراع يقتضي المشاركة الفعالة من المرأة وإشراكها المدروس. ويجب أن تكون شريكا أساسيا في جهودنا لحفظ السلام وبناء السلام. والاتحاد الأوروبي بوصفه المانح الرئيسي للتعمير والتنمية فيما بعد الصراع، سيساهم بقدر كبير في أعمال لجنة بناء السلام. ولذلك يجب أن يكون له مكان في اللجنة.

وفيما يعنينا والعديد من الناس في جميع أرجاء العالم، كان أخطر فشل في المجهود الإصلاحي الحالي عدم الاتفاق على تدابير فعالة وقابلة للتحقق منها لمكافحة الانتشار النووي ونزع السلاح. ويتعين علينا تعزيز آليات التحقق المتعددة الأطراف وتمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من استخدام قدراتها بأفضل وجه. ويجب ألا نتخلى عن جهودنا الرامية إلى إيجاد تفاهم مشترك بشأن تلك المهام الشاقة للغاية.

في هذا العالم الهش، نحتاج إلى تنمية الثقة بين المجتمعات والشعوب والمساعدة على التعريف بالقيم المشتركة. وبالتالي فإن النمسا تؤيد بقوة كل شكل من أشكال الحوار بين الحضارات والأديان والثقافات. وينبغي لنا على وجه الخصوص أن نمد يدنا إلى العالم الإسلامي، دوليا وفي داخل مجتمعاتنا على السواء. والنمسا، على سبيل الإسهام الملموس منها، ستستضيف مؤتمرا دوليا في تشرين الثاني/نوفمبر عن الإسلام في عالم تعددي.

وفي أي مكان من العالم لا يستطيع الأفراد العيش والتفتح في مناخ من الحرية أفسح إلا عندما تستوفى احتياجاتهم الأساسية المتمثلة في التنمية والأمن وحقوق الإنسان. ولا بد لنا من تلبية تلك المطالب بطريقة شاملة ومتكاملة. ونحن ممتنون للأمين العام كوفي عنان، الذي رفع الوعي بتلك المسألة بصورة رائعة للغاية.

إن الأهداف الإنمائية للألفية تشمل وعودا محددة للتضامن. ولذا فإن النمسا ترحب بالتزاماتنا المشتركة، ولاسيما بالقضاء على الفقر والشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة. ونحن إسهاما منا في الجهد التمويلي سنرفع مساعدتنا الإنمائية الرسمية إلى ٠,٥١ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠.

ويشكل تعزيز الأمن البشري مهمة شاقة بصورة متزايدة. وقراراتنا المتعلقة بـ ”المسؤولية عن الحماية“ تمثل خطوة شجاعة إلى الأمام في العلاقات الدولية، ولكن ما هو أكثر أهمية أنها سانحة أمل لمن يتعرضون للإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويجب ألا نخذلهم. وكما قال سيمون فيسنتال، الذي من المحزن أنه مات البارحة في فيينا، إن ما يربط بين

٢٠٠٠ سنة من الإبادة الجماعية هو ”وجود سلطة أكثر من اللازم في أيد أقل من اللازم“. وقبل عشر سنوات اقترح سيمون فيسنتال في هذه القاعة تنظيم مؤتمر عالمي يهدف إلى الحد من الكراهية. وقال ”إن التكنولوجيا دون كراهية يمكن أن تكون مفيدة جدا للإنسان، ولكن إذا اقترنت بالكراهية تؤدي إلى كارثة“ (A/50/PV.66، ص ١٠). وقد أثبت الواقع منذ ذلك الحين الصلة الوثيقة جدا لذلك القول بالموضوع.

إن مفهوم الجوار، في عالمنا المعولم هذا، قد اتخذ معنى جديدا. ونحن في وجه الكارثة كلنا جيران، لا يهم مدى بعدنا أو مدى قربنا. وكما علمتنا السونامي والأعاصير التي حدثت مؤخرا، هناك شعور نام بالمصير المشترك والمسؤولية المشتركة لم يعد مقصورا على القرب الجغرافي. وأود بهذه المناسبة أن أعرب عن امتناني لأولئك المانحين من الأفراد والقطاع الخاص الذين وضعوا معلما بارزا للتضامن الحي.

والتزام النمسا الواضح بتعددية الأطراف الفعالة يشكل لب عملنا في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وبتلك الروح نرشح نفسنا لعضوية مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠.

إن تعزيز سيادة القانون أمر أساسي لتهيئة مناخ من الثقة في مجتمعاتنا. فهي تمكن الأفراد من التمتع بحياة يحددون أسلوبها بأنفسهم. وبالنسبة للعديدين ترادف سيادة القانون الوضع الطبيعي والقابلية للتنبؤ في حياتهم الخاصة والمهنية. ولذا فإننا نرحب باقتراح إنشاء وحدة معنية بسيادة القانون في الأمانة العامة لتقديم المشورة إلى الدول في جهودها تجاه إرساء سيادة القانون.

وكان أحد الإنجازات الرئيسية لمؤتمر القمة القرار القاضي بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان، حتى وإن كان شكله المعين لا يزال في انتظار التحديد. ونحن نرى أننا نحتاج إلى هيئة دائمة لها القدرة على معالجة القضايا الإنسانية الملحة بسرعة وفعالية. وهذه ليست مجرد مسألة إدارية. إن موضوع التراع هو قدرة المجلس الجديد على إحداث أثر لمن هم في حاجة. ومما له أهمية بالغة الآن أن تبدأ المفاوضات بدون تأخير لاغتنام فرصة زخم الإصلاح.

وحقوق الإنسان أيضا أمر يتعلق بالتوعية. ولذلك في إطار شبكة عمل المجتمع الإنساني، أعدت النمسا مرشدا لحقوق الإنسان ترجم إلى جميع لغات الأمم المتحدة. وهو يستخدم في برامج التدريب في النمسا وخارجها ونحن نشجع شركاءنا على الاستفادة من تلك الأداة.

ومن شأن تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون زيادة الأمن. وهذا صحيح بالنسبة للمجتمعات عموما، ولكنه صحيح أيضا بالنسبة لأصغر الجماعات وفرادى الأسر. ولذلك لابد من مراعاة حقوق المرأة والطفل في العالم المتسم بالمزيد من العدالة والمساواة الذي نسعى جاهدين إلى تحقيقه. إن العديد جدا من النساء ضحايا للعنف. ولذا فإننا نرحب بالدراسة التي يعدها حاليا الأمين العام بشأن كل أشكال العنف ضد المرأة.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وينبغي لجولة الدوحة المعنية بالتنمية زيادة تحسين فرص الوصول إلى الأسواق. وفي جهودنا الرامية إلى حماية البيئة يتعين علينا تعزيز استعمال الطاقة المتجددة والحد من انبعاث غازات الدفيئة. وينبغي لنا أيضا إكمال الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب، على نحو ما اتفقنا عليه في مؤتمر القمة العالمي، واعتماد وتنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب التي اقترحها الأمين العام.

إن الحرية الحقيقية يمكن الوصول إليها إذا ما وحدنا، من خلال الأمم المتحدة، قوانا لتعزيز السلم والأمن والعدل – ليس الحرية من الحاجة والحرية من الخوف

فحسب، ولكن في نهاية المطاف الحرية في العيش بكرامة للنساء والرجال على السواء عبر العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة للسيد محمد بن عيسى، وزير الخارجية والتعاون في المغرب.

السيد بن عيسى (المغرب): اسمحوا لي في البداية أن أعبر للسفير جان إليان، عن تهانئ الوفد المغربي بمناسبة انتخابه رئيسا لهذه الدورة التاريخية للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا له كامل النجاح في هذه المهمة السامية. كما أود أن أعبر لسلفه السيد جان بينغ وزير خارجية جمهورية الغابون الشقيقة، عن خالص شكرنا وبالغ تقديرنا للجهود الحثيثة التي بذلها خلال رئاسته للجمعية العامة وللإعداد الجيد لاجتماع القمة بمناسبة إحياء الذكرى السنوية الستين لتأسيس منظمتنا وتوفير الظروف الضرورية لإنجاحها.

كما أود أن أشيد بالعمل الدؤوب الذي يقوم به السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تطوير آليات المنظومة الأممية وهياكلها وتطوير فعاليتها.

لقد شكل اجتماع القمة الذي انعقد الأسبوع الماضي حدثا بارزا في تاريخ الأمم المتحدة وعلامة متميزة في مسار عمل المنظمة، ليس بالنظر إلى عدد الشخصيات المرموقة المشاركة في هذا الاجتماع فحسب، بل أيضا اعتبارا لمضمون إعلان القمة الذي تم اعتماده بفضل مجهودات الجميع.

وفي هذا السياق، فإن المملكة المغربية تثمن الاقتراحات التي تقدم بها السيد الأمين العام لضمان متابعة تطبيق الالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات الدولية بخصوص التنمية. إن إعلان القمة، ولو أنه لم يرق إلى تطلعاتنا، فإنه أعاد التأكيد على الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا دوليا، ورسم الطريق لتعزيز دور المنظمة وتفعيل أدائها وتكييفها لمواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها التحولات الدولية.

إن المملكة المغربية تعرب عن استعدادها التام للإسهام في تفعيل التوصيات المنبثقة عن القمة، والمشاركة في المجهود الدولي الرامي إلى بلوغ أهداف الألفية. وقد انخرطت المملكة المغربية في هذا السياق من خلال اتخاذ مجموعة من المبادرات الوطنية الاستباقية، سواء منها المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وإقامة مجتمع التضامن والحداثة الذي تضطلع فيه المرأة بدور فعال في التنمية، أو تلك المرتبطة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلنها جلالة الملك محمد السادس في ١٨ أيار/مايو المنصرم والتي تعبر عن رغبة المغرب في إرساء أُسس نموذج تنموي يقوم على المزاوجة الخصبة بين منطق التحديث والديمقراطية والانفتاح الاقتصادي وبين متطلبات التحسين المطرد لمؤشرات التنمية البشرية، وفي إطار روح المشاركة الجماعية والتضامن وتكافؤ الفرص وتعميم المعرفة والخدمات الاجتماعية الأساسية.

لقد ساهم طي صفحة الخلافات الإيديولوجية وبزوغ نظام عالمي جديد في إذكاء وعي المجموع الدولية بضرورة التصدي للتحديات التي يواجهها العالم والناتجة عن تفاقم آفة الإرهاب وانتشار الفقر والأمية والتخلف، وتفشي المجاعة والأوبئة الفتاكة وتدفق اللاجئين الفارين من ويلات الحرب والدمار وتنامي الصراعات العرقية والطائفية والدينية والنزعات الانفصالية.

فمنذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ازداد وعي المجموعة الدولية بمخاطر الإرهاب وبضرورة مكافحته بكل الوسائل المتاحة ومعالجة أسبابه ودوافعه.

وقد اندرجت المملكة المغربية، التي اكتوت بنار الإرهاب، في المجهود الدولي وساهمت وطنيا وجهويا ودوليا في وضع الترسانة القانونية والترتيبات العملية لوضع حد لهذه

الآفة. وستستمر المملكة المغربية خلال هذه الدورة في الإسهام في المجهودات الهادفة إلى اعتماد الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب، تكميلا للجهود التي بذلتها من أجل اعتماد الاتفاقية بشأن مكافحة الإرهاب النووي.

أما بخصوص التحديات المرتبطة بالتنمية فإن قارتنا الأفريقية تبقى القارة الوحيدة التي لن يكون بإمكانها بلوغ أهداف الألفية في الآجال المحددة، إذا لم تسارع المجموعة الدولية إلى مساعدتها على الوجه الأكمل. وفي هذا السياق فإن الدول الأفريقية تقر بضرورة الاعتماد، أولا وقبل كل شيء، على طاقاتها الذاتية، البشرية والمادية. غير أن النهوض الاقتصادي للقارة الأفريقية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق شراكة فعلية وواقعية، تساهم فيها كل الأطراف المعنية سواء منها الدول المانحة أو المنظمات الدولية والإقليمية، شراكة حقيقية تقوم على أسس مندمجة ومستدامة وتسخر كل آليات التعاون بين الشمال والجنوب والجنوب والجنوب.

ووعيا من المغرب بضرورة التصدي جماعيا للمعضلات التي تعاني منها قارتنا الأفريقية، فإن المغرب كان دائما سباقا إلى دعم وتأييد كل المبادرات التي من شأنها أن تخرج شعوب القارة من هذا النفق المظلم. فقد أعلن المغرب، وفي أكثر من مناسبة، عن دعمه الكامل والقوي لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، باعتبارها خطة متكاملة ومندمجة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي ما فتئت دول القارة تعاني منها منذ بزوغ فجر الاستقلال.

ومن جهة أخرى، يحرص المغرب على المساهمة وبشكل مستمر في الحد من النزاعات في القارة الأفريقية من خلال تقريب وجهات النظر بين الأطراف في النزاع وتوطيد أواصر الأخوة وحسن الجوار بين دول غرب أفريقيا، وكذلك من خلال مشاركة القوات المسلحة الملكية المغربية في عمليات حفظ السلام الأممية بالقارة الأفريقية.

ويسعدني هنا أن أُعبر عن ترحيب المملكة المغربية بقرار الدول الصناعية إلغاء ديون الدول الأفريقية الفقيرة. واسمحوا لي هنا بالتذكير بأن صاحب الجلالة الملك محمد السادس كان سباقا لاتخاذ هذه البادرة حيث أعلن جلالته خلال أول قمة أورو – أفريقية في القاهرة عن إلغاء ديون الدول الشقيقة وفتح أسواقه أمام بضائعها وإعفائها من الرسوم الجمركية.

إن نجاح النهوض الاقتصادي لأفريقيا يبقى مرهونا بنجاح الاندماج الإقليمي في مختلف مناطق القارة. ومن هذا المنطلق، فإن المملكة المغربية تؤمن بأن تفعيل الاتحاد المغاربي حتمية سياسية وضرورة اقتصادية وحقيقة تاريخية تتمشى مع طموحات شعوب المنطقة وتتجاوب مع تطلعات شركائنا بدءا بدول الجوار المتوسطي التي نعمل على إثراء شراكتنا معها وإعطائها نفسا جديدا في أفق الاحتفال بالذكرى العاشرة لعملية برشلونة.

ولكل هذه الأسباب تواصل المملكة المغربية بذل جهودها من أجل تفعيل آليات هذا الاتحاد ورفع العراقيل التي تقف أمام انطلاقته على أسس سليمة وبناءة وهادفة. وفي هذا السياق يجدد المغرب التزامه بالعمل مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي وممثله الخاص ومع باقي الأطراف المعنية من أجل الخروج من الطريق المسدود الحالي والتوصل إلى حل سياسي تفاوضي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية. هذا النزاع الذي تستدعي طبيعته الجيوستراتيجية بين دولتين شقيقتين وجارتين، المغرب والجزائر، انخراط إخواننا في الجزائر في حوار جدي وبناء من أجل وضع حد نهائي له.

وقد أوضح صاحب الجلالة الملك محمد السادس بهذا الصدد في خطاب العرش الأخير ”استعداد المغرب للدخول في مفاوضات جادة لإيجاد حل نهائي يحظى بتأييد الأمم

المتحدة ويمنح لسكان الأقاليم الجنوبية حكما ذاتيا في إطار السيادة ووحدة الأراضي الوطنية للمملكة''.

وفي انتظار مشاركة الجميع في التفاوض على هذا الحل النهائي، يبقى من الضرورة الملحَّة استكمال معالجة الجانب الإنساني عن طريق الكشف عن مصير كل المفقودين والسجناء المغاربة الذين لم تتمكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الاتصال بهم أو معرفة مكان اعتقالهم، والسماح للمفوضية السامية للاجئين بالقيام بإحصاء حر ونزيه للمواطنين المغاربة المحتجزين في مخيمات تندوف بالجزائر، ورفع القيود عنهم وتمكينهم من ممارسة حقهم في العودة إلى وطنهم الأم.

إن المنطقة العربية، التي ما زالت تشهد استمرار أزمات مزمنة وأخرى حديثة لا تقل عنفا ودموية، تتطلع إلى أن تسهم الأمم المتحدة، إلى جانب فاعلين دوليين وإقليميين آخرين، في حل هذه الأزمات.

وفي هذا الصدد، يدفعنا بصيص الأمل الذي برز في منطقة الشرق الأوسط إلى تفاؤل حذر نرجو أن تزكِّيه خطوات جدية وشجاعة تساهم في إحياء عملية السلام وإعادتها إلى مسارها الصحيح.

وقد رحب المغرب في حينه بدخول قرار الانسحاب من قطاع غزة حيز التنفيذ واعتبره قرارا هاما وإيجابيا في اتجاه استكمال تنفيذ خارطة الطريق.

والمملكة المغربية، التي حرصت على الدوام على الإسهام بشكل فعال في مد جسور التواصل والحوار بين شعوب منطقة الشرق الأوسط، لتجدد الإعراب عن مشاركتها الفاعلة، للمضي قدما بمسلسل التسوية السلمية وإيجاد حل نهائي للنزاع العربي الإسرائيلي، وإقرار سلام دائم وشامل ونهائي بمنطقة الشرق الأوسط عبر إعادة تفعيل خارطة الطريق وضمان قيام دولة فلسطينية حرة عاصمتها القدس وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية السورية واللبنانية المحتلة.

وقد جدد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، عزمه على مواصلة جهوده من أجل مساندة كل جهود السلام، والعمل كذلك للحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس الشريف، وصيانتها كمجال للتعايش والتسامح بين الديانات السماوية الثلاث.

أما بخصوص الوضع في العراق الشقيق، فإن المملكة المغربية تثمن الجهود الحثيثة والمتواصلة المبذولة من أجل إعادة الأمن والاستقرار وإعادة الإعمار، وتتابع بكل اهتمام العملية السياسية؛ وتؤكد على ضرورة مشاركة جميع أبناء العراق في بناء الدولة العراقية الحديثة وإقامة مؤسساتها الديمقراطية، والحفاظ على وحدة العراق. والمجتمع الدولي مدعو إلى مساعدة العراق على الخروج من أزمته الراهنة وتوفير كل ظروف الاستقرار واستتباب الأمن.

إن تأهيل منظمة الأمم المتحدة لرفع تحديات القرن ٢١ ستقتضي، إضافة إلى إعادة هيكلة أجهزتها وتحديث اختصاصاتها وتفعيل أدوات عملها، أن تسترجع المنظمة دورها الريادي والطبيعي كإطار للحوار البنَّاء وكمجال للنقاش الخلاق بين مختلف التيارات الفكرية والتوجهات الدينية والحضارية.

وفي هذا الإطار، يثمن المغرب قرار الأمين العام القاضي بإنشاء فريق رفيع المستوى للحوار بين الديانات والثقافات ولإقامة نظام حضاري دولي قائم على التعايش والتسامح، داعم للتنوع المثري وتوحيد الأهداف والرؤى من أجل الإسهام في مواجهة التحديات العالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دايفيد اودسون، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في أيسلندا.

السيد اودسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الذين أعربوا عن شكرهم للأمين العام، على الجهود التي بذلها في السنوات الأخيرة لمتناول المسائل الخطيرة جدا التي واجهت المجتمع الدولي.

كانت توقعات أيسلندا كبيرة لنتائج اجتماع القمة الأسبوع الماضي، التي لم تتحقق إلا بصورة جزئية في وثيقته الختامية (القرار ١/٦٠). إن الحاجة تدعو إلى عمل أكثر بكثير. ومع أن أكثرية القيم الأساسية الواردة في الميثاق قد تجدد تأكيدها، إلا أن أيسلندا ترى أن حقوق الإنسان ومسؤولية الدول أمام مواطنيها لم يتم تناولها على نحو واف.

إن ميثاق الأمم المتحدة يضمن المساواة ما بين الأمم ويوفر أساسا يمكّنها أن تعيش عليه معا بحسن الجوار. غير أن الميثاق لا يتناول كيف ينبغي أن تنظم العلاقات ما بين الحكومات وحسب، بل هو يحدد أيضا كيف ينبغي أن تتصرف الحكومات تجاه شعوبها. وهذا هو ما دعاه الأمين العام مسؤولية الدول أمام مواطنيها.

وتؤيد أيسلندا بيان الأمين العام الشديد عن المسؤولية التي يتحملها المجتمع الدولي في حالات انتهاك حقوق الإنسان جماعيا أو الإبادة الجماعية. وقد أحرزت الأمم المتحدة تقدما ملموسا في هذا المجال بإقرارها بوجود مسؤولية دولية عن الحماية. وبذا نرى أن مجلس الأمن وغيره من المؤسسات أعطي ولاية واضحة – بل الواقع أنها واجب واضح – أي العمل حيثما كانت تُرتكب جرائم بحق الإنسانية.

إن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان العالمية يتسمان بأهمية محورية للأمن والتنمية. وتؤيد أيسلندا إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وسوف تتبرع له. ونحن أيضا نؤيد آلية حقوق الإنسان الحالية تأييدا شديدا. أما لجنة حقوق الإنسان، فلا تقوم بوظائفها وهي مجردة من المصداقية؛ ولذلك، تأثرت المناقشات الخاصة بحقوق الإنسان بصورة سلبية. وعلاوة على ذلك، نرى أن الخطر يهدد مصداقية منظمة الأمم المتحدة بكاملها. وأصبح هناك حاليا ولاية لاجتماع القمة بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان، سيكون مسؤولا عن تحقيق احترام عالمي لحماية جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. والمجلس المثالي لحقوق الإنسان سيكون، في نظر أيسلندا، أصغر من اللجنة، ويكون منعقدا طوال العام، بما يمكّنه من مواجهة الحالات الطارئة. وسيكون تكون المجلس الجديد أمرا أساسيا لفعاليته. ويجب ألا يضم أخطر منتهكي حقوق الإنسان.

وفي اجتماع القمة، التزمت الدول الأعضاء ببذل قصارى جهدها لعقد اتفاقية شاملة خاصة بالإرهاب الدولي. يجب أن يكون في هذه الاتفاقية إدانة للإرهاب غير مشروطة. وإن أريد لها أن تكون فعالة، يجب أن تتضمن تعريفا قانونيا للأعمال الإرهابية.

ومن المؤسف أن تهديد الإرهاب، منضما إلى تهديد أسلحة الدمار الشامل، لا يعالج في الوثيقة الختامية التي أغفلت تناول مسألة انتشار تلك الأسلحة. والانتشار خطر جسيم لا يمكن أن تتجاهله الأمم المتحدة، بل يجب عليها أن تواجهه بكل حسم.

وترحب أيسلندا بتركيز الوثيقة على الاستثمار في الإجراءات الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام. ونرحب، بصفة خاصة، بالاقتراح الخاص بإنشاء لجنة لبناء السلام ومكتب للدعم داخل الأمانة العامة. وأيسلندا مستعدة لأن تشارك، إلى جانب دول أعضاء أخرى، في كفالة إنشاء وتشغيل الهيئتين قبل نهاية هذا العام.

وأجد لزاما عليّ أن أعبر عن خيبة أملنا من أن مجموعة الاقتراحات الأربعة لإصلاح مجلس الأمن لم تحظ بعد

بالتأييد الذي تستحقه. فهي لا تزال، حتى وإن لم تصل إلى حد الكمال، تمثل الأساس العملي الأهم لإصلاح المجلس. وبالتالي فإن ذلك النهج ما زال يتمتع بتأييد أيسلندا الثابت. فالمجلس يجب أن يكون انعكاسا لصورة العالم بوضعه الحالي، وأن يكون نيابيا. وقد سبق لآيسلندا أن أعربت، في هذا المحفل بالذات، عن اهتمامها بأن تشارك بنشاط في أعمال المجلس، في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

إن إعلان الألفية يوفر برنامجا للتصدي للفقر في البلدان النامية. والبلدان المتقدمة النمو ألزمت نفسها بتوفير الدعم اللازم له، في شكل مساعدات إنمائية رسمية. ولا يقل عن ذلك أهمية، أن تهيئ البلدان النامية بيئة شفافة ومسؤولة، تحترم الحكم الرشيد وسيادة القانون، حتى تجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية التي ترعى نمو قطاع خاص نابض بالحياة. ومن المهم بالمثل أن تضمن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية خروج المفاوضات الجارية حاليا في إطار منظمة التجارة العالمية بنتيجة ناجحة.

لقد اعترفت حكومة أيسلندا بالتحدي الكبير الذي تشكله الأهداف الإنمائية للألفية. وبناء على ذلك، فإنها ستواصل في السنوات المقبلة توفير زيادة كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها أيسلندا.

وتلتزم أيسلندا بإصلاح الأمم المتحدة وإيجاد سبل مشتركة للتعامل مع التهديدات التي تواجه الأمن الدولي. والوثيقة الختامية تشوبها نواحي قصور خطيرة، وتظل المخاطرة قائمة بأن تزداد الأمم المتحدة ضعفا. ويتعين على الدول الأعضاء ضمان أن تبقى العملية مستمرة، وأنها في الأسابيع والأشهر القادمة ستحرز تقدما بشأن القضايا الأساسية المطروحة، خدمة لمصالح السلام والازدهار في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة إلينكا ميتريفا، وزيرة خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

السيدة ميتريفا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلمت بالانكليزية): يسرني أيما سرور أن أخاطب هذا المحفل، وأن أشاطر الجمعية العامة آراء حكومتي بشأن قضايا وثيقة الصلة بمنظمتنا. ولكن اسمحوا لي قبل كل شيء، أن أعرب عن تضامننا وتعازينا القلبية لما ألحقه الإعصار كاترينا من خسائر في الأرواح ودمار ببلدنا المضيف، الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أهنئ السيد يان إلياسون، ممثل السويد، على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الستين. وكلي ثقة بأننا تحت قيادته القديرة، سنحرز تقدما كبيرا في تنفيذ المقررات التي اعتمدها رؤساء الدول قبل بضعة أيام فقط. واسمحوا لي في الوقت ذاته أن أهنئ السيد جان بينغ – ممثل غابون، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين على عمل أداه فأحسن إنجازه. وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام كوفي عنان، لقيادته الماهرة للمنظمة أثناء سنة تبيّن أنها بالغة الصعوبة.

إن الاجتماع الرفيع المستوى والوثيقة الختامية، أكدا من جديد التزامنا بالقيم والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وبالتعددية الفعالة، وحددا مجالات للعمل في المستقبل. كما أتاحت لنا القمة فرصة فريدة لاستكشاف طرق جديدة لتكييف الأمم المتحدة للواقع الجديد.

لقد أنشئت المنظمة قبل ٦٠ عاما. ومع ذلك، فإن رؤيا مؤسسيها – تحقيق عالم أكثر أمنا وديمقراطية ونماء – ما زالت تحتاج إلى متابعتها اليوم بنشاط أكبر. وكما قال أحد الحكماء ذات مرة، ينبغي أن نجمع بين الأقوال والأفعال

في آن واحد. ويسعدني أننا متفقون جميعا على الحاجة إلى أمم متحدة مُصلَحة وأكثر فعالية وأكثر مصداقية.

والجزء الرفيع المستوى من جمعيتنا، أجرى تقييما عادلا للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية؛ فضلا عن نتائج مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية.

وكان تقييم زعماء العالم واقعيا ومتفائلا في نفس الوقت. فقد قيموا بجسارة حالة المشاكل الحالية والمزمنة – الفاقة والجوع والمرض ووباء فيروس نقص المناعة البشرية، ومعدل وفيات الأطفال، والتدهور البيئي، والافتقار إلى الحكم الرشيد، والاستخفاف بحقوق الإنسان وسيادة القانون – وأظهروا قوة وعزما في تحديد الخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها أو تعزيزها، بغية بلوغ أهدافنا، وكانوا متفائلين مع الحذر بشأن الوفاء بالمواعيد النهائية.

إننا نعيش اليوم في عالم يعتمد فيه كل من شعوبنا ودولنا وحكوماتنا على الآخر. وعلينا أن نعترف بأنه في ظل هذا الترابط، وفي عالم يتسم بطابع العولمة، تصبح جميع التهديدات موجهة لنا جميعا. فليس هناك من هو محصن ضدها، ولا يوجد علاج لها عند أية دولة بمفردها.

ولكن كيف يمكننا أن نمضي قدما؟ وأعتقد أن العديد منا يتشاطر الرأي القائل إن لدينا بالفعل وفرة من الوثائق والمواقف المتفق عليها، فضلا عن الكثير من الالتزامات السياسية والإعلانات المعتمدة. حقا لقد أنجزت الأمم المتحدة الكثير، ونحن نفخر بذلك. فبلدي نفسه استفاد أيضا من جهود الأمم المتحدة – اشتراك الأمم المتحدة في أول بعثة على الإطلاق للانتشار الوقائي. وكان ذلك مثالا حيا على مدى فعالية الجهود المشتركة والتعاون.

ومع ذلك، فعندما ننتقل إلى المسائل الرئيسية، نجد أننا ما زلنا متخلفين بشأن بعض القضايا التي ألزمنا أنفسنا بها بقوة. وأحد السبل للمضي قدما ينطوي على التنفيذ ووضوح الرؤية. وهذه ليست كلمات جديدة علينا. وهناك الكثير من أفكار ومشاريع الأمم المتحدة الواعدة التي نحيت جانبا بسبب عدم ملاءمة المتابعة وعدم ملاءمة تدابير التنفيذ، أو ببساطة بسبب عدم كفاية الدعم والتمويل من جانب الدول الأعضاء. وينبغي أن نتجنب الوقوع في تلك المآزق.

وما أن تصبح آثار تنفيذ قراراتنا واضحة للعيان، سيزداد تأييد الرأي العام الدولي لها، وستتعزز فرص إقامة عالم أفضل لنا وللأجيال المقبلة. ولكن لا يجوز لنا أن نعزف عن تشاطر تلك المسؤولية مع كل من بإمكانهم أن يساعدونا، ومن لديهم القدرة على مد يد العون في تعزيز أهدافنا وتنفيذها. والتاريخ الحديث حافل بأمثلة إيجابية من هذا القبيل، ابتداء من زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية والقطاع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وما إلى ذلك. فلنستغلها استغلالا أكبر. وحتما سنستفيد.

في هذه المناسبة لن أخوض في تفاصيل عملية إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز المنظمة. لقد أوضح الرئيس كريفينكوفسكي موقف مقدونيا حول هذه المسائل هنا في الأسبوع الماضي.

تؤيد مقدونيا أيضا بيان الاتحاد الأوروبي. مع ذلك، اسمحوا لي بان أقول بعض الكلمات حول بعض مسائل الإصلاح الحالية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلينا. فمقدونيا تؤيد الرأي في أن حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والديمقراطية ينبغي أن تعطى موقعا بارزا في الاقتراحات بشأن إصلاح الأمم المتحدة. ومن الممكن القول إن التحرر من الخوف يوجز الفلسفة الكاملة لحقوق الإنسان كما قال الأمين العام السابق داغ همرشولد.

يتخذ بلدي منذ وقت طويل موقفا قويا مؤداه أن احترام تلك المبادئ، بالاقتران بالتنمية، هو التدبير الأفضل

لمنع نشوب الصراعات وشرط أساسي مسبق للسلام والازدهار. لذلك السبب، نرى فائدة كبيرة من إنشاء لجنة معنية ببناء السلام. إنني على ثقة بان التمثيل المتوازن للجنسين في اللجنة سيؤدي إلى أن تعمل بكفاءة أكبر وسيزيد من قيمة جهودها في بناء السلام. علاوة على ذلك، فان إنشاء مجلس حقوق الإنسان يجب النظر إليه كوسيلة فعالة لاستعادة القيم والمبادئ كما تصورها أصلا مؤسسو الأمم المتحدة.

إننا نشعر بارتياح كبير لان مفهوم ”مسؤولية الحماية“ وجد مكانه الذي يستحقه للمرة الأولى في وثيقة للأمم المتحدة ونرحب بتبنيه.

وصندوق الديمقراطية فكرة نبيلة تستحق انخراطنا المبدع على نحو تام.

لقد تحول الإرهاب إلى طاعون الأزمنة الحديثة. فمنذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة وقع العديد من الهجمات الإرهابية المروعة في جميع أنحاء العالم. إن التزامنا الحازم بمكافحة الإرهاب ينبغي أن يولد المزيد من الأعمال والنشاطات المشتركة. فمكافحتنا للإرهاب يجب أن تستند إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لأن حقوق الإنسان هي ما يخاف منه الإرهابيون ويسعون إلى تقويضه. إننا بحاجة إلى مزيد من توطيد التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية.

الأمم المتحدة هي في صلب النشاطات في مجال مكافحة الإرهاب. وتدعم جمهورية مقدونيا وضع استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب كما أوجزها الأمين العام في مدريد. أود أن أناشد الدول الأعضاء الموافقة على الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. هذا العام، اتخذنا خطوة هامة باعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي وقعنا عليها في ١٦ أيلول/سبتمبر. إن ضحايا الأعمال الإرهابية المرتكبة مؤخرا يذكروننا بشكل مؤلم بضرورة التقدم إلى الأمام بهذا الشأن.

منذ البداية، كانت جمهورية مقدونيا جزءا من التحالفين الدوليين لمكافحة الإرهاب في العراق وأفغانستان. السلام وبناء الديمقراطية في هذين البلدين يبقيان من بين التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي والعراقيين والأفغان أنفسهم. أود أن اكرر مرة أخرى ذكر دعمنا لجهودهما في إعادة بناء بلديهما وإيجاد حياة أفضل لشعبيهما.

اليوم، بلدي، مقدونيا، يعتبر ديمقراطية عاملة متعددة الأعراق. خلال السنوات الثلاث الماضية قمنا بإطلاق وتنفيذ عدد كبير من مشاريع الإصلاح. فقد قربنا عملنا الشاق من الهياكل الأوروبية – الأطلسية. كما قمنا بتطوير شراكة حقيقية مع الاتحاد ومع التحالف. ونتوقع أن تعطي المفوضية الأوروبية تقييما إيجابيا للإنجازات التي حققناها وأن تمنح مقدونيا مركز المرشح في القمة التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. إنني أؤمن إيمانا راسخا بان الوقت قد حان لأن يتحول منظورنا الأوروبي إلى واقع أوروبي. أما بالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلسي فإننا نتوقع استلام الدعوة للانضمام إليها في قمة التوسيع القادمة.

لقد قامت الحكومة مؤخرا بإعلان برنامجها الاقتصادي الذي يهدف بشكل رئيسي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة. وفي نفس الوقت فقد عملت على تكثيف تطوير مناخ مُوات للاستثمار الأجنبي والممارسات التجارية الآمنة. إن مقدونيا تركز أيضا على إصلاح القضاء ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد بصفة ذلك كله ضرورة لاستكمال الإصلاحات الاقتصادية. لقد وضعنا أمامنا هدفا وهو تحقيق نتائج أفضل. الإصلاحات ليست سهلة لكننا حازمون في الإصرار على تحقيقها.

أصبح التعاون الإقليمي من أهم سمات السياسات الخارجية لجميع الدول في جنوب شرق أوروبا. إننا نخلق، بصبر، روحا جديدة من التعاون بينما نتعلم في الوقت نفسه المعنى الحقيقي لتطوير علاقات مبنية على الثقة المتبادلة والتضامن. ذلك يتضمن علاقاتنا الثنائية إضافة إلى عدد كبير من المبادرات الإقليمية. الاعتراف بتلك الحقيقة، والحاجة إلى التعاون والى بناء علاقات حسن الجوار والثقة المتبادلة، لم يكن عملا سهلا إلا انه الطريق الوحيد للمضي قدما إلى الأمام. إننا نعتز برؤية المنطقة تتقدم إلى الأمام. إن جمهورية مقدونيا ستتابع العمل بمزيد من النشاط لمتابعة هذه السياسة. ليس هنالك أي بديل عن الحوار وعلينا أن نحل جميع المسائل الإقليمية العالقة بهذا الأسلوب.

في الختام، إنني على ثقة من أن مداولاتنا ستسهم في متابعة أفضل وأسرع للالتزامات المتفق عليها في الاجتماع العام الرفيع المستوى. واعتقد أن باستطاعتنا أن نبلور قريبا آليات للتنفيذ تعطي الحياة لما اتفق عليه زعماؤنا. لقد أجريت مناقشات كثيرة بعضها متضارب جدا، لما يبين مدى اختلافنا. ولكن التنوع ينبغي ألا يمنعنا من أن تكون لدينا رؤية مشتركة وأهداف من اجل مستقبل أفضل. لذلك نحن هنا في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد احمد ولد سيد احمد، وزير الخارجية والتعاون في موريتانيا.

السيد أحمد (موريتانيا): يطيب لي باسم وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية أن أتقدم إليكم بأخلص التهانئ على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين، ونحن على ثقة بأن تجربتكم الغنية وخبراتكم العالية ستمكنكم من التعامل مع المسائل الدولية والإقليمية المعروضة على جدول أعمالنا باقتدار وستضمن النجاح لأعمال هذه الدورة التي تصادف الذكرى السنوية الستين لقيام منظمتنا العتيدة.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أشيد بسلفكم الأخ جان بينغ وزير الدولة وزير خارجية غابون على ما تحلى به من مهارة وحكمة وصبر في إدارة أعمال الدورة المنصرمة وما قام به شخصيا من جهود متواصلة لتهيئة الظروف المناسبة لانعقاد هذه الدورة والقمة التي انعقدت قبلها.

وأود كذلك أن أتوجه بتهانئنا الحارة إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، ولجميع معاونيه على ما يبذلونه من جهود حثيثة من أجل تحقيق الأهداف النبيلة لمنظمتنا.

كما أشيد بالنشاطات الهامة التي تمت خلال الفترة المنصرمة ومنها على سبيل المثال الحوار العالي المستوى الذي انعقد بنيويورك أواخر حزيران/يونيه الماضي حول تمويل التنمية ودورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بالخطوات التي اتخذت على المستوى الوطني لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتفعيل نتائج المؤتمرات الدولية لفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢.

إن تحقيق أهداف التنمية والأمن والاستقرار يظل مرهونا بالمعالجة الفعالة لمعضلة العنف والإرهاب. ولما كان الطابع العالمي سمة بارزة لظاهرة الإرهاب، فإن معالجتها يجب أن تكون كذلك عالمية، وذلك عن طريق التكامل بين حضارات الأمم ورفض الصدام والتنافر بينها. ومن الأهمية بمكان ألا نغفل تأثير التفاوت المجحف في مستويات النمو بين الدول الغنية والدول الأقل حظا، باعتبار إن التخلف الاجتماعي والعلمي والتكنولوجي من أهم أسباب التوتر وعوامل تغذية العنف والإرهاب في العالم. وإننا في موريتانيا ننبذ وندين الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، باعتباره ظاهرة غريبة على مجتمعنا وقيمنا الإسلامية السمحة التي تنبذ العنف والتطرف وتدعو إلى الحوار والتفاهم والتسامح.

لقد بات واضحا أنه لم يعد هناك مجال للانتظار للبدء في مسيرة التفاوض السياسي الذي هو السبيل الوحيد لإعادة الهدوء وإنهاء الصراع في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، ترى بلادي أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وبعض مدن الضفة الغربية يعتبر خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ونتطلع إلى انسحابات أخرى في اتجاه تطبيق خارطة الطريق والمبادرة العربية للسلام التي ضمنت بموجبها الدول العربية لإسرائيل سلاما شاملا وعلاقات طبيعية مقابل الانسحاب الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وإيجاد حل عادل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

إننا نتابع باهتمام تطورات الوضع في العراق ونحرص على وحدته أرضا وشعبا، وعلى سيادته واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. ونؤكد من جديد مساندتنا للشعب العراقي الشقيق وسيطات الحكم الانتقالي من أجل التغلب على الصعوبات التي تعترض تطلعاتهم نحو تحقيق الأمن والاستقرار وبناء مؤسسات الدولة.

كما نتابع بنفس الاهتمام تطورات الوضع في السودان الشقيق ونبارك اتفاق السلام وندعم الجهود القيمة التي تبذلها الحكومة السودانية بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة لمعالجة النواحي الإنسانية والأمنية والسياسية لأزمة دارفور.

وفيما يخص الصحراء الغربية، فإن موريتانيا تدعم المساعي التي تقوم بها الأمم المتحدة وأمينها العام لإيجاد حل نهائي يضمن الاستقرار في المنطقة ويحظى بموافقة جميع الأطراف.

تقف الجمهورية الإسلامية الموريتانية اليوم على مشارف حقبة جديدة من تاريخها، بدأت بمبادرة اتخاذها المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية يوم الثالث من آب/أغسطس ٢٠٠٥ ورحب بها الشعب الموريتاني برمته، وذلك بوضع حد للممارسات الاستبدادية التي عانى منها هذا الشعب خلال العقدين الأخيرين والتي أدت إلى انحراف خطير أصبح يهدد مستقبل البلاد. وتعتمد هذه المبادرة على التزام المجلس أمام الشعب الموريتاني بخلق الظروف المواتية لديمقراطية نزيهة وشفافة وتمكين المجتمع المدني وجميع الفاعلين السياسيين من المشاركة بكل حرية في الحياة السياسية، وعلى ألا يمارس المجلس العسكري الحكم أكثر من الفترة اللازمة لإرساء مؤسسات ديمقراطية حقيقية. ولن تتجاوز هذه الفترة سنتين كحد أقصى. كما أكد المجلس التزام موريتانيا بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها.

وتجسيدا لهذه المبادرة، شكلت حكومة مدنية انتقالية باشرت مهامها بإنشاء ثلاث لجان وزارية تعنى الأولى بضمان حسن تنظيم وسير العملية الانتخابية بالتشاور مع الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني المعترف بها قانونيا؛ وتختص الثانية بدراسة سبل إرساء نظام قضائي عادل وفعال؛ وتتولى الثالثة الإعداد لإقامة الحكم الرشيد.

ومن أجل إشاعة روح العدالة والوئام الوطني ولتمكين الجميع من المشاركة الحرة والفاعلة في الحياة السياسية، صدر يوم ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عفو شامل ومطلق وتام عن جميع الموريتانيين المدانين بجرائم وجنح سياسية. ولم يبق في الوقت الذي أتحدث إليكم فيه أي موريتاني متابع بجريمة أو جنحة سياسية سواء داخل البلاد أو خارجها.

وفي هذا السياق، تم لأول مرة في تاريخ البلد فتح وسائل الإعلام الرسمية أمام جميع الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني المعترف بها قانونيا. كما صدر أمر قانوني يقضي بعدم أهلية رئيس المجلس العسكري للعدالة

والديمقراطية والوزير الأول وأعضاء الحكومة الانتقالية للترشح للانتخابات المقبلة، ويحظر عليهم دعم أو تأييد أي مرشح أو حزب سياسي.

وفي نفس السياق تم الإعلان عن تشكيل لجنة انتخابات مستقلة للإشراف على الانتخابات مع فتح الباب أمام الدول والمنظمات الراغبة في مراقبتها. وفي هذا الإطار، يندرج الطلب الذي تقدمت به بلادي إلى منظمة الأمم المتحدة لدعم المراقبين الدوليين المدعوين من طرف الحكومة الموريتانية وتقديم مساعدة فنية ولوجستية في المجال الانتخابي بغية تنظيم استفتاء دستوري مقرر في أجل أقصاه شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦، وانتخابات تشريعية ورئاسية يجب أن يتم إجراؤها قبل الثالث من آب/أغسطس ٢٠٠٧، وذلك تمشيا مع التزام المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية والحكومة الانتقالية بخلق الظروف المواتية لعملية ديمقراطية مفتوحة وشفافة وسعيا إلى توفير كل ما من شأنه الإسراع بإقامة مؤسسات ذات تمثيل حقيقي وضمان استمرارية التناوب.

إن موريتانيا حريصة كل الحرص على الإسهام في تطوير علاقات التعاون والتضامن القائمة في محيط انتماءاتها الإقليمية المتكاملة. وفي هذا السياق يأتي إيماننا الراسخ وتشبثنا الدائم باتحاد المغرب العربي الذي يظل خيارا استراتيجيا ومشروعا طموحا لشعوب المنطقة في التطلع إلى مزيد من التكامل والتضامن.

وعلى مستوى قارتنا الأفريقية، فإننا نشيد من على هذا المنبر بعلاقات الأخوة والصداقة التي تربط بلادنا بجميع الدول الأفريقية الشقيقة.

كما تظل بلادنا حريصة على مواصلة الإسهام في تدعيم أسس الحوار والتفاهم والتواصل الثقافي في إطار منتدى ٥+٥ ومسار برشلونة الأورومتوسطي الذي نحتفل هذا العام بمرور عشر سنوات على انطلاقته.

من الواضح أن التغييرات الكبيرة التي شهدتها الساحة الدولية تتطلب تطوير عمل الجمعية العامة والتأكيد على ضرورة تفعيل دورها وضمان احترام قراراتها وكذلك تطوير عمل الأجهزة الرئيسية الأخرى من خلال دعم وتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتوسيع دائرة التمثيل داخل مجلس الأمن ليشمل مناطق أساسية مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومجموعات هامة تتجاوز حدود المناطق والأقاليم على غرار المجموعة العربية فضلا عن دول صناعية بارزة تقدم مساهمات كبيرة للأمم المتحدة مثل ألمانيا واليابان، إضافة إلى تحسين آليات عمله وجعله أكثر قدرة على صيانة وحفظ السلام والأمن الدوليين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بير ستيغ مولر، وزير خارجية الدانمرك.

السيد مولر (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): يمثل انتهاء اجتماع القمة المعقود في الأسبوع الماضي بداية سنة أخرى حافلة بالأعمال للجمعية العامة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد وفرت لنا هذه القمة جدول أعمال جديداً وطموحاً، ولا بد لنا في إطار روح تعددية الأطراف من أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق الأهداف التي حددتها. والدانمرك تنوي أن تشمر عن ساعديها وأن تسهم في العمل، وأشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا.

لقد هيأ لنا الأمين العام في تقريره الرائع ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005)، الذي صدر في آذار/مارس، أفضل أساس ممكن للتغييرات العميقة والضرورية التي لا بد أن تُدخِلها المنظمة. وقد عبر التقرير عن روح برنامج الإصلاح الجديد والمترابط في ملاحظته أنه ”لا سبيل لنا للتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولا بالأمن بدون التنمية، ولن نتمتع بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان“ (A/59/2005، الفقرة ١٧). بهذه الكلمات، حدد الأمين العام

الركائز الثلاث للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين: الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ومجلس الأمن هو راعي السلم والأمن الدوليين. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، انتخب الأعضاء الدانمرك عضواً غير دائم في مجلس الأمن. وقد سعينا – في حدود أفضل قدراتنا – إلى ترجمة الثقة التي أعطيت لنا إلى عمل: إذ تتبوأ الدانمرك منصب رئيس لجنة مكافحة الإرهاب؛ ونعمل من أجل تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال اتباع نهج شامل بشأن مفهوم بناء السلام؛ وندعو إلى حماية أفضل للنساء والأطفال؛ وندعم تركيزاً أقوى على سيادة القانون وضرورة وضع حد للإفلات من العقاب.

وينبغي لمجلس الأمن أن يبين بوضوح عزمه على إنفاذ القرارات التي يتخذها. وإلاّ، سوف يفقد المجلس مصداقيته، ويفقد المجتمع الدولي أداته المتعددة الأطراف الوحيدة ذات القوة.

والجزاءات المستهدفة أداة هامة لتحقيق الامتثال لقرارات مجلس الأمن، والامتثال للقانون الدولي بصفة عامة. وعلينا أن نواصل الحوار المكثف بشأن الطريقة المثلى لتطبيق الجزاءات ومتابعتها ضماناً لتحقيق الأهداف المتوخاة. ولا بد أن يشتمل النهج دائماً على كل من الجزرة والعصا – أو الحافز والعقاب.

والأمم المتحدة تضطلع بدور مركزي في جهود مكافحة الإرهاب، ونحن نؤيد الاستراتيجية الشاملة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي بلورها الأمين العام والتي تشرك منظومة الأمم المتحدة برمتها في الكفاح ضد الإرهاب. وسوف نقوم بدور نشط في مواصلة بلورتها وتنفيذها. ونرحب أيضاً بالقرار الجديد بشأن الإرهاب الذي أتخذه مجلس الأمن (قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)).

وبوصف الدانمرك رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب، فإنها تعتبر أن عليها مسؤولية خاصة في هذا الميدان. وقد أعطينا الأولوية لتعزيز التعاون بين الهيئات الفرعية المعنية التابعة لمجلس الأمن التي تُعنَى بالإرهاب، وسنواصل ذلك. كما أجرينا حواراً مع أجزاء من أسرة الأمم المتحدة لم تشترك في مكافحة الإرهاب من قبل. والهدف من هذا الحوار تحديد دور تلك الهيئات في مساعدة الدول التي تود أن تشارك بنشاط أكبر في الكفاح ضد الإرهاب ولكنها لا تملك القدرة على القيام بذلك. وسنواصل جهودنا لتعزيز التنسيق بين الهيئات المعنية في الأمم المتحدة تدعيماً لقدرة المنظمة على مكافحة الإرهاب.

ويجب أن تستمر جهودنا لمكافحة الإرهاب الدولي في إطار من الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن الضروري أن نحقق التوازن السليم بين العمل الوقائي والسريع ضد الإرهابيين، من جهة، والضمانات المناسبة للفرد، لا سيما أولئك الذين وضعوا في القوائم ظلماً، من جهة أخرى.

لقد وجهت القمة رسالة سياسية مهمة بشأن التزام الدول الأعضاء بمكافحة الإرهاب، حتى وإن لم يكن هذا الالتزام قوياً بالدرجة التي كنا نتمناها. وعلينا في دورة الجمعية العامة هذه أن نبذل كل الجهد من أجل التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق باتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وأي تأخير آخر في هذه المسألة الهامة سيعطي رسالة خاطئة.

وأكثر السيناريوهات رعباً في يومنا هذا هو احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي أطراف من غير الدول، إذ يشكل أي امتلاك من هذا القبيل خطراً على الحضارات في مختلف أنحاء العالم. ولا يمكن لأحد أن يدعي أنه بمأمن اليوم. ولا بد أن يعترف الجميع بهذا الخطر وأن يمتنعوا عن الأنشطة التي تزيد من حدته. وإننا بحاجة إلى جهد

متضافر في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح. إن فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، المعقود في ربيع هذا العام، في التوصل إلى اتفاق، وعدم صدور التزامات جديدة عن القمة يجب ألا يؤديا بنا إلى التقاعس، وإنما إلى مضاعفة جهودنا.

وفي الوقت نفسه، نحتاج إلى جهد متضافر لوضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تقتل ٠٠٠ ٥٠٠ شخص كل عام. ونقل الأسلحة يجب أن يتم في إطار من الشفافية. والدانمرك تؤيد بقوة اعتماد معاهدة دولية للاتجار بالأسلحة. ويجب أن تكون هذه المعاهدة ملزمة قانوناً، وأن تشمل كل الأسلحة وأن تقوم على أساس الأمم المتحدة.

والدانمرك تؤيد اتباع نهج شامل لبناء السلام. ونؤمن بأن الأمم المتحدة في موقع يمكنها من أن تنسق الجهود الدولية لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع. ولذلك، أيدنا بقوة إنشاء لجنة بناء السلام. وهذه اللجنة الجديدة ستضيف قيمة للعمل الذي تقوم به مختلف الأطراف، بما في ذلك صناديق وبرامج الأمم المتحدة. وإنني أحث الدول الأعضاء على ضمان أن تبدأ تلك اللجنة عملها بنهاية العام الحالي، حسبما طالبت القمة.

ومن الجلي أن الصراعات في أفريقيا ما زالت تشغل حيزاً كبيراً في جدول أعمال مجلس الأمن. وشعار ”حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية“ يجب ألا يؤدي إلى لا مبالاة لدى المانحين. ويجب أن نزيد مساعداتنا لبناء القدرات المحلية الإقليمية وأن نكون مستعدين، في الوقت نفسه، لتقديم الموارد البشرية والمالية اللازمة لمنع نشوب الصراع وتعزيز جهود بناء السلام. وتحقيقاً لذلك، ترعى الدانمرك برنامجاً رئيسياً لبناء القدرات في أفريقيا بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وقد أكدت القمة على التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التزامات كبيرة للمانحين، إلى جانب الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تخلفت كثيراً في أفريقيا. وستظل الدانمرك متجاوزة لنسبة ٠,٧ في المائة، وتحث البلدان المانحة كافة على تنفيذ الأهداف التي قررتها القمة. ولكن المسؤولية لا تقع على عاتق البلدان المانحة فحسب. ولضمان التنمية المستدامة، يجب أن تعطي البلدان الفقيرة في العالم الأولوية للتنمية البشرية واحترام حقوق الإنسان ومكافحة مظاهر انعدام التكافؤ على الصعيد الوطني ومكافحة الفساد.

وفي عالم متحد ومترابط بشكل وثيق، يعتمد أمننا ورخاؤنا الجماعيان بشكل حاسم على نجاحنا في مكافحة الفقر. فيجب أن نواصل البحث عن سبل جديدة لإنفاذ القانون الدولي وحماية الفقراء. ويجب أن يكون تعزيز سيادة القانون أحد الأهداف الرئيسية لدى وضع استراتيجيات بناء السلام في أفريقيا، ولدى معالجة النواقص الديمقراطية في أماكن أخرى.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وفي الواقع، لن يتحقق الرخاء والأمن إلا عندما نقرر احترام وتعزيز حقوق الإنسان. وواجبنا أن نتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان وأن نتخذ إجراءات بشأنها أينما تحدث، ويجب أن نفعل ذلك بروح التعاون والتفاهم. وواجبنا المشترك أن نقيس الأداء الحقيقي لكل دولة عضو وفقا للمعايير العالمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك إعلان أسمائها وحتى التشهير بها. فنحن بدون ذلك نخاطر بتقويض المعايير الهامة للياقة والسلوكيات الإنسانية. ويجب أن تتذكر جميع الحكومات أنها في السلطة لمصلحة الشعب وليس لمصلحتها هي.

ولتلك الأسباب، تؤيد الدانمرك بشدة إنشاء مجلس حقوق الإنسان بوصفه جهازا دائما ورئيسيا في الأمم المتحدة، وتؤيد أيضا تعزيز مجمل آلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وبعد ٦٠ عاما من إنشاء هذه المنظمة، ينبغي أن نعطي الاهتمام والأولوية اللازمين لحقوق الإنسان حتى نحقق آمال الشعوب، التي جئنا لخدمتها.

إن الجريمة الخطيرة التي ترتكب ضد الإنسانية في دارفور هي رسالة تذكير للمجتمع الدولي. والإفلات من العقاب غير مقبول. فالبعض يجادل بأن السعي إلى تحقيق العدالة يتعارض مع السعي إلى تحقيق السلام. لكن السلام والعدالة لا يتعارضان، بل أنهما في الحقيقة متكاملان. وسابقة إحالة ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية سابقة واعدة. فهي خطوة رئيسية إلى الأمام في مكافحة الإفلات من العقاب، وتبشر بالخير في السعي إلى تحقيق العدالة الدولية.

أخيرا، أود أن أرد بإيجاز على دعوة الأمين العام والدول الأعضاء، بما فيها الدانمرك، من أجل إصلاح الإدارة. يجب منح الأمين العام السلطات الاختيارية اللازمة، مقترنة بالمساءلة والمراقبة المستقلة. وعلينا أن نطور الطريقة التي نعمل بها حتى نمكن المنظمة من الوفاء بنصيبها من الأولويات المحددة في مؤتمر القمة.

إن الأشهر المقبلة ستكون حاسمة. يجب تنفيذ نتائج اجتماع القمة. وسنواجه العديد من المهام الصعبة ولكن الهامة. وسيتعين حلها بروح صادقة من التعاون الدولي. ويجب أن نعزز هذه المؤسسة العظيمة. فهي تضطلع بدور حيوي في عالمنا المعاصر. ولن تدخر الدانمرك وسعا في أداء دورها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد جان - بول نغوباندي، وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والفرانكفونية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد نغوباندي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، باسم وفدي وبالأصالة عن نفسي، أن أتقدم بالتهنئة القلبية إليكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. ونتمنى لكم كل النجاح في أداء مهامكم الهامة. وانتخابكم للرئاسة يعود بالتأكيد إلى مقوماتكم العظيمة وخبرتكم الشخصية الكبيرة. وهو أيضا تقدير لبلدكم، السويد، الملتزمة دائما بأنشطة الأمم المتحدة، لاسيما المساعدة الإنمائية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لسلفكم، السيد جان بينغ، وزير خارجية غابون، عن إعجابي الشديد بالعمل الرائع الذي قام به بصفته رئيسا، والذي شمل بذل جهود كبيرة طوال فترة ولايته لضمان نجاح الاجتماع العام الرفيع المستوى، الذي عُقد من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر. وبصفتي أفريقيا وممثلا لبلد عضو في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لا يسعني إلا أن أشعر بالفخر الكبير بمنجزاته.

قبل مجرد بضعة أيام، كان لدينا حدث كبير هنا في الأمم المتحدة - وهو حدث مماثل لاجتماع قمة الألفية، الذي شارك فيه الزعماء من جميع أنحاء العالم.

وإنني واثق بأن الجميع يتذكرون كيف دعانا رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين إلى تركيز مناقشتنا على موضوع ”منظمة أكثر قوة وفعالية: متابعة وتنفيذ نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥“.

في يوم الجمعة الموافق ١٦ أيلول/سبتمبر، وفي ساعة متأخرة من الليل، تم اعتماد وثيقة توافقية، كانت مقبولة لوفدي، رغم أنها لم تعالج كل الشواغل التي أعرب عنها

بشجاعة تقرير الأمين العام، الذي يود بلدي أن يشيد به مرة أخرى إشادة يستحقها تماما. فيبدو لنا أن بعض المقترحات الجريئة التي قدمها، خاصة المتعلقة بضرورة إصلاح المنظمة، تظل مقترحات وثيقة الصلة تماما، حيث أنها ستجعل الأمم المتحدة أكثر قوة وفعالية من خلال تكييفها مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

ويعتقد وفد جمهورية أفريقيا الوسطى أن مناقشة إصلاح المنظمة، خاصة إصلاح مجلس الأمن، لم تنته على الإطلاق. وهذه ليست مجرد مسألة تحقيق العدالة لكل من لم يحضر في سان فرانسيسكو قبل ٦٠ عاما عند إنشاء المنظمة. فالقارة الأفريقية، التي بدأ الاستماع الفعلي إلى صوتها على الصعيد الدولي ابتداء من الستينات، تطالب عن حق بموقع لها داخل مجلس الأمن وعلى نحو عادل. ويمكننا التأكد من أن شباب أفريقيا يعيرون اهتماما لأنشطة الأمم المتحدة ولمناقشاتنا هنا، وأنهم يجدون صعوبة متزايدة في فهم سبب أن قارتنا هي الوحيدة التي لا تملك مقعدا دائما في ذلك الجهاز، وهو الجهاز المسؤول عن اتخاذ أهم القرارات المؤثرة في السلم والأمن في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك أفريقيا.

وفي بيان أدلى به فخامة السيد فرانسوا بوزيزي، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، من هذه المنصة يوم الخميس الموافق ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وكان ذلك أثناء المناقشة في الاجتماع العام الرفيع المستوى، أكد على مدى احتياجنا، نحن البلدان النامية الصغيرة، وخاصة البلدان التي مرت بصراعات أو أزمات سياسية كبيرة أو تمر بها حاليا، إلى أمم متحدة قوية وفعالة.

إن تاريخ بلدنا الحديث يثبت مدى نجاح التضامن الدولي، بتنسيق من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، في مساعدتنا للوقوف على أقدامنا. فبعد قرابة عقد من الفوضى، جاءت موجة الاندفاع الوطني في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ لتمكننا من تحقيق انتقال قائم على توافق الآراء، واستفدنا من دعم ومشورة وخبرة جميع شركائنا الخارجيين، ومن مساعدتهم المالية والمادية أيضا.

ولقد ساعدنا لمدة عامين مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى متخصصة، وشركاؤنا الثنائيون والمتعددو الأطراف، بما في ذلك فرنسا والصين والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، وبالطبع زملاؤنا الأفارقة الرفيعو المستوى، ومن بينهم بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، برئاسة الحاج عمر بونغو اونديمبا، رئيس غابون.

وبالتالي، فإن نجاح انتقالنا القائم على توافق الآراء يشكل بقدر كبير نجاحا للتضامن الدولي كما عبأته الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، دأبت الإرادة الوطنية، التي عبر عنها أولا وقبل كل شيء مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى على جميع المستويات – الذين ملوا أعمال العنف والفوضى ويتوقون إلى السلام – وأيدتها نخبتنا السياسية على النحو الذي ابرز في الإجراءات الحكومية التي اتخذها الرئيس بوزيزي شخصيا، على أن تشكل العامل الرئيسي الذي مكننا من أن نختتم فترتنا الانتقالية وعمليتنا الانتخابية بنجاح. وفي هذا الصدد، أشاد المجتمع الدولي، عن حق، بحكمة مواطني أفريقيا الوسطى، الذي اختاروا أن يعودوا إلى السلام والاتفاق الوطني.

ولكن التضامن الدولي كان حالة ضرورية قادتنا بنجاح إلى إجراء انتقال قائم على توافق الآراء وعملية انتخابية ناجحة. ولذلك السبب أود، بالنيابة عن الرئيس فرانسوا بوزيزي وحكومة أفريقيا الوسطى وشعبها، أن أكرر لجميع شركائنا الإعراب عن الامتنان.

وكما قال رئيس الدولة في البيان الذي أدلى به يوم الخميس بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى تبدأ مرحلة ثانية في عمليتها للعودة إلى السلام والأمن، وهي مرحلة إعادة التعمير. وتشكل هذه المرحلة تحديا هائلا في بلد تعرض للتدمير والفوضى لعدة أعوام. وبوصفنا مواطني أفريقيا الوسطى، فإننا ندرك جيدا مسؤوليتنا الرئيسية، وندرك مسؤوليتنا الجماعية بوصفنا دولة، عن الكارثة التي شهدها بلدنا. ولذلك السبب وحده، يجب أن يقع على عاتقنا معظم الجهود والتضحيات التي تبذل في إعادة التعمير. ونحن على اقتناع كامل بذلك. ولكن لا بد أن نعترف صادقين بأنه في مواجهة ضخامة وتعقيد المهام التي تنطوي عليها إعادة التعمير، ما زالت هناك حاجة كبيرة إلى التضامن. وبذلك القول، نود ببساطة أن نشير إلى السوابق التي أدرك فيها المجتمع الدولي أن أفضل سبيل لتفادي اتخاذ خطوة إلى الوراء هو دعم إعادة التعمير بطريقة قوية. ويتحقق الانتصار الحقيقي على العنف وانعدام النظام حينما يتم دحر الفقر المدقع، الذي يشكل السبب الرئيسي لحالات الإحباط التي تقود إلى المجابهة. وبالتأكيد يشكل إجراء انتخابات ناجحة وإنشاء مؤسسات ديمقراطية تبدأ بالعمل والتصدي لمشاكل البلد تقدما هاما على الطريق الطويل والصعب المؤدي إلى إحلال السلام والاستقرار. ولكن ذلك يبقى بشكل أساسي معرضا للخطر، طالما لم يتم الوفاء بالتوقعات المشروعة للسكان و لم يتحقق أملهم بالاستفادة من عوائد السلام. كيف يمكن إنجاز هذا العمل في بلد استنزف استنزافا شديدا، وليس لديه الحد الأدنى المطلوب للحياة، ويفرض عليه المانحون نفس الشروط التي يفرضونها على البلدان التي تعمل بصورة عادية؟ وكيف يستطيع بلد، حينما يكون خارجا بصعوبة من فترة طويلة من الفوضى، أن يجد الموارد لسداد الديون حتى يمكن أن يأمل بالاستفادة من المساعدة الاقتصادية الإضافية؟

إن هذه المسائل وغيرها تواجه المجتمع الدولي بوصفها جزءا من مسؤوليته عن إدارة الخروج من الأزمات. وهذا يثير مسألة السبل والوسائل لتوطيد السلام بغية الخروج من فترة الفوضى بحيث يتم تفادي خطر العودة إلى البداية. وأكد الأمين العام هذا الأمر عن حق في تقريره. كما تذكر ذلك الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى. وبالتالي، فإن إنشاء لجنة لبناء السلام أمر حسن التوقيت جدا. وهذا دلالة على أن هناك عدم يقين في إدارة الصراعات، إذ أن إخراج شخص مريض من المستشفى عندما يبدأ من فوره بالتماثل للشفاء يقود في اغلب الأحيان إلى تدهور صحة المريض. وسيكون أمرا جيدا لو تم التمكن من إزالة عدم اليقين هذا. والنداء المؤثر الذي أطلقه رئيس الحكومة الانتقالية للصومال يعزز اعتقادنا بأن أفضل طريقة لتفادي حالات التدهور، التي من العسير والمكلف جدا أن تتم إدارتها، هي تقديم دعم قوي لإعادة التعمير.

وكلما بدأ بلد انزلق إلى الهاوية بالخروج منها مرة أخرى، يشكل هذا انتصارا للبشرية بأسرها، ولا يمكن للبشرية أن تقف جانبا بينما يغرق احد أعضائها، مهما كان هذا العضو صغيرا. وبالتالي فان الخروج من الأزمة يبرز بوصفه تحديا جديدا للأمم المتحدة. والمسألة تتعلق بتهيئة الظروف التي يمكن في إطارها أن يتمكن بلد يبدأ العودة إلى السلام والاستقرار من تفادي الانزلاق إلى حالة من الفوضى. وينطوي الحل، في رأينا، على إظهار المزيد من التضامن والسخاء من الشركاء الإنمائيين بغية دعم جهود المجتمع الذي يتماثل للشفاء.

وبلدنا مقتنع بان العودة الدائمة إلى السلام تشمل مشاركة الأشخاص على جميع مستويات مجتمع أفريقيا الوسطى. والبحث عن السلام والاستقرار ليس شاغل السياسيين المحترفين وحدهم. وبطبيعة الحال، من المهم أن يعمل السياسيون على نحو دؤوب لوضع ترتيبات تتماشى مع

المصالح الوطنية، وأن يتفادوا أي زيادة للتطرف في مواقفهم السياسية بغية أعطاء فرصة للسلام. وهذا هو السلوك الذي أظهره أبناء أفريقيا الوسطى وهو سلوك يفسر بقدر كبير النتائج السلمية لعملية الانتقال القائمة على توافق الآراء والعملية الانتخابية الناجحة.

ولكن هذا لا يكفي لتوطيد السلام. ولا بد للذين يدفعون أعلى ثمن لفشل السياسيين أن يقولوا كلمتهم. فالشباب والنساء والفلاحون والموظفون الحضريون وأصحاب المشاريع التجارية الخاصة ووسائط الإعلام جميعا لديهم مصلحة كبيرة في المشاركة في الجهود والإجراءات الرامية إلى بناء السلام، وبالتالي ينبغي لنا أن نشيد بنموذج التعاون الذي بدأته الأمم المتحدة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذا التعاون، الذي يجمع بشكل منتظم رؤساء الدول ووزراءهم فضلا عن مختلف شرائح المجتمع المدني، يضمن أن المناقشات المتصلة بالبحث عن السلام تشمل غير السياسيين أيضا. وعلاوة على ذلك، فإن لهذه المبادرة ميزة أنها تشرك بلدانا أخرى، مشاركة بصورة وثيقة أو بصورة أقل في مشاكل منطقة البحيرات الكبرى. وفي الواقع، لا تقتصر أي أزمة على مجرد بلد واحد، فثمة تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على الجيران. ولذلك السبب ينبغي تشجيع ودعم العمل الرائع الذي قام به الأستاذ إبراهيم فال.

وبالنسبة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن أولويات حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت بعد الانتخابات حددت بوضوح في إعلان السياسة العامة الذي قدمه إلى الجمعية الوطنية في بداية آب/أغسطس رئيس الوزراء إيلي دوتي. وهناك ثلاث نقاط محورية للأجل القصير والمتوسط. أولا، إعادة إرساء الأمن في جميع أنحاء البلد بأسره؛ ثانيا، مراقبة الشؤون المالية العامة وتحقيق استقرارها؛ وثالثا، إعادة تأهيل وإعادة إطلاق مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، مثل صناعات التعدين والأخشاب والزراعة والماشية.

وفي ما يتعلق بالنقطة الأولى، غني عن القول إنه لا يمكن إحراز أي تقدم بدون القضاء على انعدام الأمن المزمن الذي تسببه العصابات المسلحة، وخاصة العصابات التي أقامت الحواجز على الطرق. وإعادة بناء قوات الأمن والدفاع، التي بدأت بالفعل، وإعادة تجهيز تلك القوات، مسألتان تعمل الحكومة على حلهما. ويشكل التعاون دون الإقليمي أيضا ميزة هامة، مع الوجود النشط للقوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والعمليات التي تنفذها قوات من جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وتشاد على طول حدودها المشتركة. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالمبادرة التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في بانغي، التي نظم في ياوندي اجتماعا للدبلوماسيين ولخبراء شؤون الدفاع في المنطقة دون الإقليمية من ٢٦ إلى ٢٧ آب/أغسطس. كما ينبغي أن نشيد بإسهام فرنسا، التي تزود القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بالدعم السوقي القيم.

وإذا تجاوزنا الاعتبارات قصيرة الأجل، فإن أكبر التحديات الطويلة الأجل التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى هي المتعلقة بالصحة والتعليم. والتعليم والرعاية الصحية من بين الأهداف الرئيسية للغايات الإنمائية للألفية. وترجو جمهورية أفريقيا الوسطى أن تحقق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ونعلم أن التنمية الدائمة لا سبيل إلى تحقيقها بدون تعزيز قدراتنا الوطنية.

وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى يتوق إلى السلام والاستقرار، بعد أن مرّ بأشكال مختلفة للمعاناة في السنوات الأخيرة. وقد عقد عزمه على المحاولة والتضحية لكي يترك وراءه الماضي الأليم. وهو بحاجة إلى التفهم والدعم من شركائه، وأولهم الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فابيو بيراردي، وزير الخارجية والشؤون السياسية في سان مارينو.

السيد بيراردي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية؛ النص الانكليزي مقدم من الوفد): باسم حكومة جمهورية سان مارينو، أود أن أهنئ السفير جان إلياسون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين. كما أود أن أعرب للرئيس السابق، السيد جان بينغ، عن أعمق امتناننا له لما أبداه من التزام وإصرار في أدائه لولايته.

وفي البداية، أود أيضا أن أعرب عن تقديري للنتيجة التي تمخضت عنها الوثيقة الختامية. وأثق أننا بما لدينا من ولاية واضحة من رؤساء دولنا وحكوماتنا سنكون قادرين على بلوغ أهدافنا.

إن الأمم المتحدة تمر بفترة بالغة الأهمية والخطر. والواقع أن التحدي المتمثل في إصلاح الأمم المتحدة قد أصبح حتميا وضروريا لوضع أسس نشاطها المقبل. واتضح الآن بما لا يدع مجالا للشك أن الإصلاح سيتناول هيئاتها الرئيسية وأساليب عملها وإدارة الموارد البشرية والاقتصادية. وسيعدَّل هيكل الأمم المتحدة بهدف إطلاع العالم كله على أن المنظمة هيئة تتسم بالكفاءة والديمقراطية وبمقدورها أن تضمن السلام والتنمية.

وسوف يتعرض الإصلاح، الذي سيؤدي إلى توتر ويتطلب تضحيات، للنقد من جانب عدد من الدول، كما هو الحال في كافة الحلول التوفيقية الصعبة. وستكون العملية طويلة وتصادف عوائق عديدة، ولكنها ضرورية ولا غنى عنها.

وترى سان مارينو أن عملية الإصلاح الجارية بالفعل لن تتوقف. بيد أن التغييرات يتعين أن تكون واسعة النطاق وأن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة مواجهة المسائل الهامة، من قبيل إصلاح مجلس الأمن. وأهم شيء أن الإصلاح سوف يتعين أن يدعمه أوسع توافق ممكن في الآراء وأن يستند إلى مبدأين، هما الديمقراطية والشفافية. ونرجو أن يراعى في زيادة عدد الأعضاء أوسع تمثيل جغرافي وإقليمي ممكن، وألا تُفرض طرق وأفكار الحل قسرا أو تحابي مصالح القلة القليلة من البلدان. ونعرب عن تأييدنا لمبادئ ”الاتحاد من أجل توافق الآراء“ ونحن على استعداد للنظر في أي اقتراح لا يخلق انقسامات ويمكن أن يحقق توازنا جديدا دائما.

وفي رأي سان مارينو، يجب أن ترتكز الأمم المتحدة على أساس من الديمقراطية، التي تمنحها شرعيتها وقوتها الأدبية. وتبسيط الهياكل والإجراءات ضروري أيضا لمزيد من الفعالية، لأن الأمم المتحدة تؤدي رسالتها في الواقع في الميدان، بين الناس. والواقع أن الشعب هو الذي يحدد أهمية هذه المنظمة في تحسين حياته.

وفيما يتعلق ببعض الجوانب الضرورية الجاري مناقشتها، ترى سان مارينو أن ما يُعتزم من إنشاء مجلس لحقوق الإنسان قد لا يحل المشكلة الأساسية للجنة حقوق الإنسان، وهي التسييس. بيد أن سان مارينو ترى أن حماية حقوق الإنسان تستحق نفس الاهتمام الذي يوليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والذي يوليه مجلس الأمن للسلام والأمن.

وينبغي أن يتبع مجلس حقوق الإنسان الجمعية العامة مباشرة وأن يكون تكوينه واسع القاعدة يتيح مشاركة كافية للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. علاوة على ذلك، ينبغي تحديد الاختصاصات الخاصة بالمجلس الجديد مقابل اللجنة الثالثة لتفادي الازدواجية في الأنشطة وحالات عدم الكفاءة.

ولجنة بناء السلام المقترحة هي استجابة مؤسسية ممتازة لحالات ما بعد انتهاء الصراع. ومن شأن اللجنة أن تؤدي دورا هاما لا في تسوية النزاعات فحسب، وإنما أيضا

في الحيلولة دون نشوبها. علاوة على ذلك، ينبغي أن تجد حلولا مخصصة للبلدان التي تمر بفترة انتقالية من الحكم الشمولي أو الفوضى المؤسسية إلى الديمقراطية.

وفي رأينا أن تقدم اللجنة توصيات إلى مجلس الأمن بشأن التدابير التي تتخذ لضمان اتساق تدخلات السلام وعمليات الإنعاش الاقتصادي، وإعادة بناء المؤسسات الوطنية والإدارة العامة، وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون. كذلك نعتقد أن اللجنة ينبغي أن تتألف من أعضاء في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن البلدان المشتركة مباشرة في حالات محددة.

ومنذ أيام قليلة، اجتمع غالبية قادة العالم في هذه القاعة ذاتها ليناقشوا ما تم عمله حتى الآن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، قصرت أنشطة المساعدات الإنمائية عن التوقعات. ونرجو مخلصين أن يعزز مؤتمر القمة الذي انتهي مؤخرا بتعزيز التزام جميع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتشجيعها على إبداء درجة أقوى منه.

وقد تابعت سان مارينو باهتمام بالغ عملية الإصلاح التي بدأها الأمين العام، وشاركت فيها فعليا في مناقشات تقرير الفريق وتقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح''، وفي المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية للجمعية العامة. وكنا نود أن تتضمن الوثيقة الأخيرة مزيدا من المقترحات النفاذة والشاملة.

وتدرك سان مارينو أن التنمية هي الشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الإنمائية. فاليوم، في القرن الحادي والعشرين، ما زال أكثر من بليون نسمة يعيشون على أقل من دولار في اليوم وما زال ٣٠ ٠٠٠ طفل يموتون جوعا كل يوم. ولا يمكن أن تتركنا تلك الأرقام في حالة من عدم المبالاة. فلن يتحقق الرفاه الجماعي إلا باستئصال الفقر والتخلف والأوبئة، وبالإعفاء من الديون الساحقة للبلدان النامية.

ويرتبط السلام والأمن ارتباطا وثيقا بالأهداف الإنمائية، لأنها ضرورية لكي ينهض بلد ما بأوضاعه الاقتصادية والإنسانية. ولا يمكن فصل السلام والأمن عن الشواغل المتعلقة بالإرهاب، كما تشهد بذلك الهجمات العديدة الأخيرة المتسمة بالجبن. ولا يجب أن يحوّل الإرهاب المجتمع الدولي عن التزامه بتعزيز التحول الديمقراطي وثقافة السلام واحترام الأديان والجماعات العرقية والثقافات المختلفة.

ويجب أن تتقاسم جميع الدول المسؤولية عن مكافحة الإرهاب وتتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي لتنفيذ تدابير وقائية محددة وفعالة. ويجب على كل دولة أن تعتمد التشريعات الضرورية لكسر حلقة الإرهاب المفرغة ولمنع تمويله من خلال التعاون الاقتصادي والمصرفي.

ومبدأ ''المسؤولية عن الحماية'' هو مفهوم مثير للاهتمام للغاية. غير أن تلك الفكرة لا يمكن قبولها إلا إذا فهمناها ليس على أنها انتهاك للسيادة الوطنية، بل كواجب على جميع الدول تجاه البلدان المنكوبة بالمذابح والإبادة الجماعية والأزمات الإنسانية.

وتتابع سان مارينو عن كثب التطورات في عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد كان قرار الحكومة الإسرائيلية بترحيل مستوطنيها من قطاع غزة والضفة الغربية من أهم الخطوات في تنفيذ خارطة الطريق، وأظهر رئيس الوزراء شارون شجاعة وتصميما كبيرين، على الرغم من كل الصعوبات المحلية، في اتخاذ مثل هذا القرار.

وتشاطر سان مارينو المجتمع الدولي أمله في أن تحترم الحكومة الفلسطينية أيضا احتراما تاما التزاماتها، بنبذ الإرهاب الذي تمارسه الجماعات المتطرفة نبذا تاما، وصون

وتعزيز الحوار والعلاقات البناءة التي أقيمت بروح المسؤولية مع الحكومة الإسرائيلية.

ونحن نرحب بارتياح كبير بالانتخابات الأخيرة التي جرت في أفغانستان الجديدة، وهي الآن في طريقها إلى التمتع بالديمقراطية وبدرجة عالية من الحرية، وكذلك نرحب بالانتخابات التي جرت في العراق وبالموافقة على دستوره الجديد، الذي نأمل أن يفضي إلى ميلاد جديد حقيقي للبلد، دستوريا واجتماعيا وثقافيا.

لا يمكن أن يفوتنا تناول حالة المرأة والطفل والتأكيد عليها في مناقشتنا المتعلقة بالشواغل التي ستعالج في بداية هذه الألفية ومناقشتنا للتنمية البشرية. فالأطفال، بصورة خاصة، هم أكثر الفئات تأثرا بالحرب والمجاعة وتقع عليهم وطأة أعمال وقرارات البالغين. وإن عمليات القصف والصراعات، وسوء التغذية، والفقر، والأمراض التي يمكن علاجها، واستغلال الأطفال في العمل والاعتداء الجنسي عليهم كلها تسبب لهم الكثير من المعاناة والموت. ولو توقف الناس وفكروا في أولئك الأطفال، لأصبح بالإمكان تجنب العديد من أسوأ الأحداث في العالم.

في هذا العام اتخذ بلدي زمام عدد من المبادرات الإنسانية لصالح الأطفال، تحديدا في أفريقيا، بدعم من مؤسساتنا. واسمحوا لي أن أذكر، في ذلك الصدد، القرار الاجماعي الأخير الذي اتخذه برلماننا لصالح برامج تحسين ظروف الطفولة في أوغندا.

إن الفقر والجوع هما السجن الذي تصارع فيه الكثير من النساء، في سبيل البقاء، وهن ضحايا الظلم والتمييز. وعجزنا عن تحرير أولئك النساء، على الرغم من كل الوسائل المتاحة، من أكبر الفضائح في يومنا هذا. وفي زمن الرخاء الاقتصادي والتقدم، وإن لم يكونا واسعي الانتشار، يكون الاشتراك في ذلك الظلم بسبب الإهمال أو العجز أمرا مستنكرا. ووسائط الإعلام المتاحة لنا الآن لا تسمح لنا بأن نتجاهل تلك الحالة. وإن تنفيذ مبادرات مؤتمري بيجين وبيجين+٥ أمر حاسم لهدم جدران ذلك السجن ولكفالة احترام المرأة ونهوضها في القرن الحادي والعشرين.

وفي العام الماضي، صادقت سان مارينو على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي حزيران/يونيه الماضي، وافق البرلمان على انضمامنا إلى بروتوكولها الاختياري. وقد أودعت صكوك انضمامنا عند وصولي إلى هنا في نيويورك. وعلاوة على ذلك، تلتزم سان مارينو بلا كلل بدعم اندماج المرأة الكامل وتحقيقها المساواة في مجتمعاتنا.

وبهذه المناسبة، أود أن أعرب عن أملنا في أن يعزز المجتمع الدولي جهوده لحماية البيئة والوقاية من الكوارث الطبيعية. وتحقيقا لتلك الغاية، يكتسي التعاون الدولي أهمية قصوى، وبروتوكول كيوتو صك يتسم بأهمية خاصة لبلداننا.

وفي ذلك الشأن، أود أن أكرر تعازي بلدي وتضامنه مع الناس الذين ضربتهم الكوارث الطبيعية بصورة مأساوية، مثلما حدث في جنوب شرقي آسيا قبل عدة أشهر، ومثلما حدث مؤخرا على طول سواحل خليج المكسيك في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن تحديات الأهداف الإنمائية للألفية وعمليات السلام ومحاربة الظلم والعديد من التحديات الكبيرة الأخرى قد تبدو مواجهتها مستحيلة، لكن البشرية تملك الموارد والأدوات الضرورية لتحقيق تلك الأهداف والأمم المتحدة إحدى الأدوات الرئيسية المتاحة لنا. وإنني واثق بأن المنظمة سترقى إلى مستوى تلك المهمة النبيلة. ولبلوغ تلك الغاية، أعرب عن أخلص أمنياتي لكم، سيدي، وللأمين العام

ولجميع الزملاء والدبلوماسيين والمسؤولين الذين يؤمنون بالمثل العليا للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ابودو سويفو، وزير الدولة، ووزير الخارجية، ووزير التعاون والفرانكفونية لجزر القمر.

السيد سويفو (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي سروري، إذ أتكلم للمرة الأولى أمام الجمعية، أن أتقدم إليكم، سيدي، بالتهنئة الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. إن انتخابكم يمثل مصدر شرف شخصي لكم وتقديرا لمهاراتكم الدبلوماسية التي نعرفها جميعا. كما أنه يعزز الصورة المشرفة لبلدكم. وأود أن أطمئنكم على دعم اتحاد جزر القمر لكم وأنتم تنجزون مهمتكم المجيدة.

ويستحق سلفكم، السيد جان بينغ، إعجابنا التام وتهانئنا له بالفعالية والتفاني اللذين أدار بهما عمل الدورة التاسعة والخمسين.

وأود أن أكرر أيضا تأكيد ثقتنا بالأمين العام كوفي عنان وأن أعرب له في المقام الأول عن امتناننا على التزامه المتواصل بإقامة عالم أكثر عدلا وأمنا ورفاهية.

يواجه عالمنا تحديات وتهديدات تعرض للخطر أمننا ورفاهيتنا. ولكننا رأينا أيضا تطورا تكنولوجيا وعلميا لا مثيل له. وذلك التفاوت يسلط الضوء على التراجع الفاضح في قيمنا الإنسانية والمبادئ الرئيسية للنهوض بالسلام واحترام حقوق الإنسان والتضامن الدولي.

هل هناك حاجة إلى وضع قائمة بالبلايا المعاصرة التي تجتاح كل منطقة من العالم: التطرف والإرهاب والتطهير العرقي وغيرها؟ فبالإضافة إلى ذلك التقييم الكئيب لحالة العالم – نتيجة لقصور الضمير الإنساني – تعصف بنا أيضا الكوارث الطبيعية، بما فيها الفيضانات والأعاصير والزلازل وثوران البراكين والأمواج المدّية وللأسف العديد غيرها.

وعلى سبيل الاستشهاد بآخر الأمثلة، يشكل إعصار كاترينا، الذي دمر لويزيانا، مثالا توضيحيا قاطعا على تلك الظاهرة. وتقدم جمهورية اتحاد جزر القمر، من خلالي، مواساتنا العميقة لسلطات الولايات المتحدة الأمريكية وسائر الشعب الأمريكي.

إن ضحايا العنف والظلم الإنساني، شأنهم شأن ضحايا الكوارث الطبيعية، لا ملاذ لهم سوى هذه المنظمة، التي اؤتمنت على أنبل مهمة هي الدفاع عنهم والحفاظ على كرامتهم. لكن هذه المنظمة ستحتاج إلى زخم جديد للارتقاء بالعمل الدولي إلى مستوى توقعات شعوبنا.

لذلك يجب علينا أن نعرّف من جديد رؤيتنا للأمن العالمي. وعلينا أن نبقي الإنسان في لب اعتباراتنا وأن نراعي كل معيار متعلق بأمن الإنسان. وفي الواقع، لا يمكن استدامة السلام ما دام الفقر والمرض واليأس والحرب والقمع مستمرا. وخلاصة القول، لن يكون هناك سلام إذا كنا نفتقر إلى الأمن في حياتنا اليومية ومستقبلنا. وهناك صلة لا تنفصم بين السلام والتنمية التي نطمح إليها جميعا. ولذا يجب علينا أن نضع لأنفسنا مدونة لحسن السلوك وأن نوفر حياة تكون فيها السيادة للقانون وحده.

ويجب علينا أن نعيد تقوية وتنشيط الأمم المتحدة حتى نعدها بصورة فعالة لمواجهة مشاكل العالم المعاصر. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يتّسم تشكيل الهيئات بالطابع التمثيلي قدر المستطاع من أجل تكريس وتجسيد صفة العالمية والضمانات والمساواة في السيادة بين الدول، ولاسيما فيما بين أصغر تلك الدول. والأمم المتحدة بوصفها أعلى مؤسسة عالمية، ينبغي أن تعمل أيضا على أساس القواعد والمعايير التي يقرها الجميع ويوافقون عليها، والتي من شأنها تعزيز

مصداقيتها. وهكذا فإن هذا هو السبيل الوحيد الذي نستطيع به حقا أن نحل مشاكل الإرهاب ونتصدى لأسبابها الجذرية، وأن نعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع الذين كرّسوا كل حياتهم لمحاربة الاستبعاد والظلم.

وفي هذه اللحظة، أشعر بتعاطف عميق مع الذين كافحوا من أجل القضايا النبيلة في جميع أنحاء العالم. والشعب الفلسطيني الشقيق يقدم نموذجا تاما في هذا الشأن. وفي الواقع، تتمثّل مطامح الشعب الفلسطيني في بناء أمة تسترد كرامتها وأمنها. ومن أجل كل الشعوب في منطقة الشرق الأوسط، يجب أن تستمر عملية السلام، لأن بناء وصيانة السلام يمثلان أمرا أساسيا لعالمنا. ومن الأهمية بمكان أن تقام دولة فلسطينية ويُسمح لها بالعيش في سلام وأمن واستقرار جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل ومع جيرانها الآخرين.

ويرحّب بلدي بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة، باعتباره خطوة حاسمة في السعي من أجل التوصل في الوقت المناسب، إلى حل عادل ومنصف، لتلك المشكلة التي طال أجلها. إننا مقتنعون بأن هذه البادرة تبشّر بالخير بالنسبة للمنطقة والشعوب المعنية.

وفيما يتعلق بالعراق، يجب تهيئة الظروف المناسبة لتعزيز التقدم الحقيقي تجاه السلام، الذي سيضمن تحقيق الاستقرار الضروري للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلاد.

ويستحق الوضع في آسيا أيضا تركيز اهتمام المجتمع الدولي. ولمجرد ذكر مثال على ذلك، فإن حالة الجمود التي تواجهها قضية مقاطعة تايوان الصينية لا تؤدي إلى تعزيز الاستقرار في ذلك الجزء من العالم. ولهذا السبب فإن اتحاد جزر القمر، في اهتمامه بالسيادة المستمرة للقانون في العلاقات الدولية، ومن أجل ضمان احترام الوحدة الوطنية للبلدان، يحث الجمعية العامة على أن تستجيب للمطالب المشروعة لحكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن مقاطعة تايوان الصينية.

وفيما يتعلق بأفريقيا، نرحّب بالتسوية الوشيكة لبعض الأزمات، بما في ذلك الأزمة في جمهورية السودان، حيث تفتح التطورات الراهنة الآفاق أمام تحقيق مصالحة وطنية فعالة. وتشجع حكومة اتحاد جزر القمر الأطراف السودانية على أن تسير على هذا الدرب.

وبالنسبة للأزمات الأخرى التي لا تزال بدون حل، نحث المجتمع الدولي على الاضطلاع بدور قيادي في التوصل إلى حلول بشأنها. وفي الواقع، يظل تحقيق الاستقرار الشرط الرئيسي لنجاح جهود التنمية الاقتصادية التي تبذلها أفريقيا من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وغيرها من المبادرات الإقليمية والدولية التي تسعى إلى تحقيق نفس الهدف. وبالمثل، فإن تلك الجهود لن تكون حاسمة ما دام يتفشّى في بلداننا فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا ومرض أنيميا الخلايا المنجلية وغيرها من الأمراض. وهناك تهديدات أخرى، تخنق اقتصادات بلداننا من قبيل الجفاف والمجاعات وغزو الجراد والفقر المدقع والعبء الثقيل للديون.

ولذلك فإننا نشيد بمبادرة عقد اجتماع قمة لتقييم الأهداف الإنمائية للألفية، التي ينبغي أن تسمح باعتماد ترتيبات جديدة لتحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

تؤثر المشاكل البيئية على جميع الدول وتشكّل مصدرا حقيقيا للقلق لنا جميعا. ويتطلّب التلوث الجامح وتدمير طبقة الأوزون وإزالة الأحراج وارتفاع مستوى مياه البحر – وباختصار التدهور المستمر للبيئة – منا جميعا زيادة وعينا بتلك التهديدات العالمية.

وبينما قد تؤثر هذه المشاكل على عدد من الدول، ينبغي أن نشير إلى أن بعض الدول – ولا سيما الدول

الجزرية الصغيرة النامية – لها خصائص تنفرد بها، يجب أن تؤخذ في الاعتبار وأن تعالج باهتمام أكبر. وقد عانى اتحاد جزر القمر نفسه مؤخرا من انفجار بركاني تسبب في أضرار بالغة لبيئتنا. وتدعو هذه المخاطر المستمرة التي تهدد بلداننا إلى القيام في الوقت المناسب، بإنشاء الآليات المناسبة، لمنع الكوارث الطبيعية وإدارتها.

إننا نرحب بالمبادرات الإقليمية المتخذة، بما في ذلك المبادرات التي اتخذتها لجنة المحيط الهندي، لمعالجة هذه الحالات بشكل أفضل، ونحث المجتمع الدولي على أن يقدم لنا أيضا مساعداته القيّمة. وأغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر إلى حكومة فرنسا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى جميع البلدان الصديقة الأخرى والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التي ساعدتنا كثيرا على مواجهة تلك الكارثة الطبيعية ومعالجتها.

لقد تكلمت من قبل عن أوجه عدم الإنصاف التي تسود عالمنا. وهي تتجلى بلا شك في الكثير من المستويات، ولكن الجانب الاجتماعي – الاقتصادي أكبر مثال صارخ على ذلك. ولا تزال بلدان الجنوب، التي طال تهميشها في عملية صنع القرار، تعاني من عواقب ضعفنا الاقتصادي. وقواعد اللعبة في عالم التجارة تستبعدنا، بحكم الأمر الواقع، من ميدان المنافسة. وعلاوة على ذلك، فإن ندرة وجود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجنوب تذكّرنا بشدة بالهوة الشاسعة بين بلداننا وبلدان الشمال في ذلك المجال.

ولا يزال عبء الديون يثقل كاهل الكثير من بلدان الجنوب، بالرغم من أنه، بفضل هبة مفاجئة من العطاء السخي، وفوق كل شيء، بفضل تحمل البلدان الغنية لمسؤوليتها، شهدت بعض البلدان إعادة نظر في حالتها وتحسينها عن طريق إلغاء الديون المستحقة عليها. ولا يبرز ذلك إلا الحاجة الملحة إلى تقييم الوضع الاقتصادي والمالي لبلدان الجنوب لكي يندمج بالفعل في ديناميات العولمة.

وإذا أردنا معالجة أوجه التفاوت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بوجه عام وبطأها فمن الضروري أن نتوصل إلى شراكة عالمية. وفي ذلك السياق، يجب أن نولي اهتماما خاصا للطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانا، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية عن طريق تعزيز التمويل الصغير جدا والقروض الصغيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نعالج قضية الديون ونحللها بموضوعية. ويجب أن نعطي الأولوية لعملية إلغاء ديون القطاع العام المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وعلى أقل البلدان نموا، والبلدان النامية المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل. أخيرا، ينبغي أن يشجع العمل الدولي على قيام نظام تجاري منصف ومنظّم ومفتوح وغير تمييزي، ولا سيما عن طريق تيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية.

إن الأمم المتحدة منبر لا يمكن تعويضه. وهي بوصفها بوتقة لصرخات التحذير التي نطلقها وللآمال التي نصبو إليها من أجل عالم أفضل، تظل الإطار الأمثل لمناقشة الوضع العالمي ولفتح نافذة تطل على الأوضاع في كل بلد من بلداننا.

وفيما يتعلق باتحاد جزر القمر، يسرني أن أعلن من فوق هذا المنبر أننا قد انتهينا من إنشاء مؤسسات جديدة، وهي تعمل الآن. ونشكر الجميع على ما قدموه من مساهمات مهمة لتحقيق ذلك الغرض. وأمامنا الآن واجب مزدوج يتمثل في دعم الإنجازات القيّمة للمصالحة الوطنية وفي تعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في بلدنا.

وبالتالي، نحن نسعى مع شركائنا الإنمائيين لإعادة تنشيط التعاون وتوجيهه لخدمة رخاء شعبنا. وفي نفس

السياق، فإن حكومة اتحاد جزر القمر تضع على رأس أولوياتها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنجز بلدي برنامجا لمراقبة الموظفين تابعا لصندوق النقد الدولي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ويعكف على ترشيد الشؤون المالية العامة بغية استكمال مرفق لخفض الفقر وبرنامج للنمو بمشاركة مؤسسات بريتون وودز، من أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأولويات الإنمائية.

وفي هذا السياق، تحاول سلطات جزر القمر أيضا تنفيذ توصية من المجتمع الدولي بالدعوة إلى عقد مؤتمر للمانحين بالنيابة عنا. ولذلك، يسعدني أن أبلغ الجمعية العامة بأن ذلك الاجتماع، الذي سيكون حاسما بالنسبة للمستقبل الاقتصادي والاجتماعي لبلدي، سيعقد في ٨ كانون الأول/ديسمبر في جمهورية موريشيوس برعاية الاتحاد الأفريقي. وأود، باسم بلدي، أن أدعو المجتمع الدولي إلى المساعدة لضمان نجاح ذلك الاجتماع.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة السعيدة لكي أتقدم بالشكر الجزيل لجمهورية موريشيوس على عرضها السخي لاستضافة ذلك المؤتمر الهام. ونشكر، بشكل خاص، رئيس وزراء موريشيوس، السيد نافينشاندرا رامغلام، على استعداده لأن يكون رئيسا مشاركا للمؤتمر.

وفي السياق ذاته، أود أيضا، بالنيابة عن حكومة اتحاد جزر القمر، أن أتقدم بالتحية الواجبة إلى جمهورية جنوب أفريقيا على دعمها المستمر لجزر القمر وعلى قيامها بعملية تنسيق ناجحة لجهود الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة للمصالحة الوطنية في بلدي. إن شعب جزر القمر يرحب بإخلاص وسعادة بالاهتمام المتواصل الذي يبديه السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، بمستقبل بلدي وباستعداده للمشاركة في رئاسة مؤتمر المانحين.

ولا يسعني أن أختتم بدون إثارة مسألة جزيرة مايوت القمرية. وبعد سلسلة من المشاورات بين السلطات الفرنسية والقمرية بدافع من شواغلها المشتركة حول إيجاد حل يحفظ الصداقة والتعاون بين البلدين، ويحمي مصالح الدولتين، ويفي بتطلعات جميع سكان الأرخبيل، فقد تم الشروع في عملية جديدة. وستشجع العملية على الحوار المباشر بين الطرفين بغية إيجاد حل يحفظ مصالح الجميع وفقا للقانون.

إن حكومة جزر القمر تعلق آمالا كبيرة على التحرك الجديد. فهي تعتقد أنها تستطيع أن تثق بسعي الجمهورية الفرنسية إلى إيجاد حل مشترك مشرف للحالة. ولذلك، فإنني أغتنم هذه الفرصة للتأكيد من جديد على شكرنا المخلص لجميع أصدقاء جزر القمر الذين لم يخفقوا أبدا في دعمهم لنا، وعلى تشجيعهم وتضامنهم مع بلدي في البحث عن حل لهذه المسألة وفقا للقانون. وأود أن أؤكد لهم أيضا، باسم حكومة اتحاد جزر القمر، بأننا سنوافيهم دائما بآخر التطورات المتصلة بهذه المسألة، وسندعوهم إلى المشاركة كلما اقتضى الأمر ذلك.

إن العمل من أجل السلام يعني مكافحة كل ما يغذي التطرف وكل مصادر الإحباط. والعمل من أجل السلام يعني أيضا استثمار جميع الموارد اللازمة في التنمية التي بدونها تفقد البشرية كرامتها. إن عافية عالمنا تعتمد على منظمتنا. ويتعين علينا أن نسعى من أجل تجديدها، ومن أجل مزيد من السلام والسعادة والكرامة الإنسانية. ودعونا نسعى من أجل تحقيق الفرص المتساوية للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برنارد رودولف بوت، وزير خارجية هولندا.

السيد بوت (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إن رأيي الراسخ هو أننا حققنا نتائج هامة في قمتنا. فقد أنشأنا لجنة بناء السلام واتفقنا بشأن إنشاء مجلس حقوق الإنسان. وتوصلنا إلى صياغات جيدة بشأن التنمية، بما في ذلك اتفاق بالإجماع بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وتوصلنا إلى اتفاق بشأن مسؤولية الحماية. وأحرزنا التقدم نحو تحقيق توافق في الآراء حول مكافحة الإرهاب وتوصلنا إلى اتفاق على مسائل أساسية بشأن الإدارة والإصلاح.

وقد أعرب البعض عن خيبة الأمل من نتائج القمة، وبالفعل، لم تحقق كل طموحاتنا. فهل يعني ذلك أن من الخطأ أن نكون طموحين؟ الجواب كلا بالطبع. ففي مجتمع عالمي مؤلف من ١٩١ دولة عضوا، يجب أن نسلم بأن النتيجة النهائية للمفاوضات ستعكس دائما توافقا بين طموحات مختلفة، وبأننا يجب أن نتحلى بالتسامح إزاء تنوع آراء ومصالح كل منا.

وفيما يتعلق بتوقعات بلدي، فمن المقلق أننا لم نتفق بشأن تدابير للتصدي لأسلحة الدمار الشامل التي تشكل أحد أخطر التهديدات ضد البشرية. وكنا نأمل أيضا في أن نتوصل إلى اتفاق أكثر تحديدا بشأن طرائق مجلس حقوق الإنسان، وكنا نفضل أن تكون هناك معايير أوضح لاستعمال القوة، وكذلك لغة قوية بشأن المحكمة الجنائية الدولية. وكانت هولندا تود أن يعطى الأمين العام نطاقا أوسع للاضطلاع بمسؤولياته الإدارية.

ولكننا بصفة عامة قد حققنا التقدم الواضح. ويتعين علينا أن نتفق الآن على أن نظل طموحين، وأن نمضي قدما بتنفيذ البرنامج الذي اتفقنا عليه، وأن نسمح للأمم المتحدة بأن تفي بوعودنا. وأتطلع إلى مخطط الأعمال الذي أعلن عنه رئيس الجمعية العامة، وأؤيد بالكامل ميثاق المساءلة الذي طالَبنا به الأمين العام.

وقد حققنا أيضا شيئا آخر، ومع أنه غير واضح للعيان فإنه على نفس الدرجة من الأهمية. فقد أكدنا من جديد تأييدنا السياسي والأخلاقي لمبدأ أساسي، وهو أننا بحاجة إلى بناء الجسور من خلال الحوار والتعاون وأن علينا أن نشجع الاحترام والتسامح. ونتفق جميعا في اقتناعنا بأن للأمم المتحدة دورا مركزيا في تشجيع الاحترام والتسامح في كل بقاع العالم.

ووفقا للقول المأثور، لا يوجد إلا شيء واحد لا يمكننا التسامح معه، وهو التعصب. وبالفعل، فإن الكفاح من أجل حماية التسامح من التعصب هو أحد التحديات العظيمة في عصرنا.

إن من مصلحة جميع الدول أن تكافح الأيديولوجيات المتطرفة التي تحول الأشخاص إلى إرهابيين. وكما نعلم جميعا، فإن الإرهاب يشكل خطرا عابرا للحدود. إن الناس من جميع المذاهب والمعتقدات هم ضحايا أبرياء للإرهاب. ولذلك يجب أن يكون ردنا جماعيا سواء ضد الإرهاب أو الأيديولوجيات المتطرفة التي تغذيه وتحتضنه. إن رواندا والحروب في يوغوسلافيا السابقة تشكل تذكيرا صارخا بأن الاستخدام السياسي للخطاب المتعصب العنصري البلاغي الطنان يمكنه إن يقود إلى الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

ومع ذلك، فإنني لا أعتقد بوجود صدام حضارات أو بإمكانية حدوثه. ولكن يوجد صدام بين المتسامح والمتعصب داخل وعبر مجتمعاتنا، وداخل وعبر حضاراتنا.

وبالتالي، فإنه من الأهمية بمكان الآن أن نتصدى للأيديولوجيات المتطرفة التي تشكل حاضنة للتطرف العنيف. إن قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الذي يدعو جميع الدول إلى أن تحظر بنص القانون التحريض على ارتكاب

عمل أو أعمال إرهابية، يوجه رسالة هامة إلى مروجي الكراهية.

وفي سبيل خوض معركة فعالة ضد عنف التطرف والإرهاب، يجب أن نقيم توازنا دقيقا بين التدابير القضائية وتدابير الشرطة من جهة، وحوارا ملموسا من جهة ثانية. ولنتعلم من بعضنا بعض في هذا المجال. وأنا أعتقد أن استعراضا بين الأنداد في مجلس حقوق الإنسان قد يساعدنا جميعا في المستقبل، على الحفاظ على هذا التوازن الدقيق.

ولنستثمر في ثقافة عالمية، ثقافة تسامح واحترام متبادل. يجب ألا نعتبر الفوارق الثقافية والدينية والأيديولوجية كانقسامات لا يمكن تخطيها، تفرق بين خصوم. بل ينبغي، بدلا من ذلك، أن تتضافر قوانا من أجل تحقيق مجتمع عالمي، يسير فيه السعي إلى وحدة أكبر جنبا إلى جنب مع احترام التنوع.

وأفضل طريقة تحمي فيها المجتمعات التسامح هي أن تدخر هويتها وأن تتجزأ، في الوقت نفسه، على إعادة تقييم صلاحية معاييرها ومقاييسها السائدة. فعلى سبيل المثال، كان من جراء الأحداث التي وقعت مؤخرا في هولندا أن واجهت مجتمعنا مسألة كيفية حماية تقاليد التسامح التي نعمل بها منذ قرون من الذين قد يسيئون إليها لزرع الكراهية والتفرقة. وعملية التفكير في هذا الموضوع لا تزال جارية، لكن جزءا من الإجابة أن نتذكر أن من الخطأ اعتبار مجتمع محلي بأسره مسؤولا عن أعمال بعض أفراده.

فلنأخذ جميعا على أنفسنا عهدا بحماية التسامح من التعصب ولنستثمر في الاحترام المتبادل ونحاول تغيير ذهنية الذين يشيعون التعصب والتطرف العنيف. سوف يقتضي ذلك حوارا دائما، مع دور أساسي تقوم به الأمم المتحدة، وهي المنبر العالمي الحقيقي الوحيد الذي نملكه.

ويمكن للحوار الرصين أيضا أن يزيل حالات سوء التفاهم. ويتصل أحد أبرز أنواع سوء التفاهم بطبيعة العلمانية، أعني فصل الدولة عن المؤسسات الدينية. وهذا الفصل يحمي حرية جميع المواطنين، مهما كانت انتماءاتهم الدينية، كما يحمي الأشخاص الذين لا يمارسون أي ديانة. وفي هولندا، كما في أماكن أخرى، قد يستوحي رجال السياسة والأحزاب السياسية الدين، ما دامت المؤسسات منفصلة عنه.

ولهذا السبب تحديدا، كان هناك، في بلدي وفي جميع أرجاء القارة الأوروبية وكان للإسلام، تماما مثلما هناك مكان لديانات أخرى. وثمة مكان لأي شكل من أشكال الإسلام يتيح للمؤمنين أن يكونوا في آن معا مسلمين ومواطنين في مجتمع ديمقراطي.

والمواطنية تعني أكثر من مجرد امتلاك جواز سفر. فالمواطنية الحقيقية تستدعي إسهاما نشطا في المجتمع الذي يكون المرء جزءا منه. وتستدعي أيضا مجتمعا منفتحا على الإسهامات الكثيرة، المتنوعة لجميع مواطنيه. إن الأيديولوجيات المتطرفة الراديكالية، التي تدفع الناس إلى اعتزالهم بعيدا عن بقية المجتمع ورفض روح الديمقراطية، بل حتى الاعتداء عليها، ستصطدم برفضنا الحازم أن نتنازل عن شبر واحد من وطننا، وفي كل مكان، كما أرجو. ذلك أن التعصب ظاهرة عالمية عابرة للحدود، وهو السبب الذي يجعلنا بحاجة ماسة إلى أن تكون الأمم المتحدة بجانبنا.

وسيعني إصلاح الأمم المتحدة أن نبر بوعودنا؛ وسيقتضي ذلك التنفيذ الأكيد للخطط والمقترحات التي اتفقنا عليها. وإن كنا جادين ببذل الجهد لبناء عالم أكثر إنسانية وكرامة وعدلا، وَجَب أن يعزز إصلاح الأمم المتحدة عملية حماية التسامح من التعصب.

إن النـاس يـصبون، في عالمنـا الـسريع الـتغير، إلى السلامة والأمـان، وهـذا أمر يمكن تفهمـه. لكـن على القـادة في كل أنحاء العالم واجب أن يوضحوا أن نظرات ضيقة إلى العـالم، لا تفسح فيهـا مكانـا للفـوارق، لا يمكـن أن تـوفر أي حماية حقيقية. ولا يمكن وجود وحدة بدون احترام التنوع.

وإن أردنا أن نحمي التسامح من التعصب، تعين أن ننظر بعين النقد إلى ما نعلمه لأطفالنا. كيف لنا أن نتوقع منهم أن يصبحوا راشدين متسامحين، إن كانوا يتعلمون في المدرسة إن يزدروا أناسا لهم معتقدات مغايرة ومن أعراق أخرى؟ لا يكفي أن تتعامل الحكومات بأدب مع حكومات ثانية؛ بل ينبغي، في الوقت نفسه، ألا تسمح بوجود بؤر تستنبت التعصب في مجتمعاتها.

هناك مثل قديم يقول إننا نحصد ما نزرع. وإذا أردنا أن نجني حصادا من التسامح والاحترام المتبادل، وأن ننشئ شعورا بوحدة الغاية، يجب علينا أن نعكف الآن على العمل. فلنزرع بذار التسامح والاحترام المتبادل هنا، في الأمم المتحدة، وهي في العالم أهم مفترق وملتقى لطرق الحضارات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فطّومة كابا – سيديبه، وزيرة خارجية غينيا.

السيدة كابا – سيديبه (غينيا) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي أولا بأن أهنئ بحرارة، باسم وفدي، السيد الياسون على انتخابه البارز رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين. وبلدي، غينيا، يؤكد له التعاون التام معه أثناء اضطلاعه بمهمته الهامة.

وأثني أيضا ثناء مستحقا على سلفه، السيد جان بينغ، على الكفاءة والفعالية والتفاني، التي أدار بها أعمال الدورة التاسعة والخمسين.

ويسرني كذلك أن أنقل إلى الأمين العام كوفي عنان بالغ تقدير السيد لنسانا كونتي، رئيس الجمهورية، وتشجيعه وتأييده، على عمله الجدير بالثناء، بلا كلل.

إن اجتماع القمة في هذه الدورة للجمعية العامة وطد تصميمنا المشترك على تعزيز السلم والأمن الدوليين وحكم القانون والحق في التنمية. وتقييم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والالتزام المتجدد للدول الأعضاء بتحقيقها هما من دواعي أملنا.

غير أن جمهورية غينيا لا تزال على قناعة بأننا إذا أردنا أن نتصدى بطريقة أفضل لما نواجه من مخاطر وتحديات، فيجب أن نواصل بعزم الإصلاحات اللازمة لإنعاش منظمتنا.

باسم السلم والأمن، أدى تضافر الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية – ولا سيما الاتحاد الأفريقي – إلى إحراز تقدم ملموس في الأشهر الأخيرة.

وتتزايد في غرب أفريقيا، وخاصة في حوض نهر مانوا، آمال السلم تزايدا تدريجيا بعد أعوام من الاضطراب والمآسي.

وفي ليبريا، هناك أمور مشجعة هي الانبعاث السياسي والمؤسسي الجاري حاليا، مع أن عقبات كثيرة لا تزال تعيق الوفاق الوطني وانتعاش اقتصاد البلد. ومن الأمور الأساسية للمحافظة على شرعية انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ونزاهتها أن نفعل كل ما هو مستطاع للحيلولة دون أن تتلاعب بها القوى العاملة على زعزعة الاستقرار. ولذلك نناشد المجتمع الدولي أن يقدم إلى ذلك البلد المساعدة اللازمة لتجاوز الفترة الانتقالية والانطلاق في إعادة الأعمار الخاصة به.

وفي سيراليون، تتواصل عملية المصالحة الوطنية، مما يعزز بناء السلام والتنمية. ويعتقد وفد بلادي أن توفر التمويل الكافي للمحكمة الخاصة لسيراليون، ونقل جميع الأشخاص المشتبه في أنهم مسؤولون عن ارتكاب جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي، شرطان أساسيان لوضع نهاية للإفلات من العقاب وتوطيد الاستقرار على الصعيد دون الإقليمي.

وفيما يخص غينيا - بيساو، يرحب بلدي بإجراء الانتخابات الرئاسية بيسر وسلاسة مما يبشر ببداية عهد إيجابي جديد سيفضي إلى المصالحة الوطنية والعودة إلى النظام الدستوري.

وفي كوت ديفوار، أنعش التوقيع على اتفاق بريتوريا، في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، آمالا حقيقية في إمكانية حل الأزمة. غير أن التطورات الأخيرة تشكل لنا مصدرا للقلق. وحكومتنا تناشد جميع الأطراف المعنية ألا تألو جهدا لإيجاد تسوية سياسية للصراع، حيث أن السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية يتوقفان على هذا الأمر.

وفي بوروندي، أحرز تقدم كبير في عملية السلام، وبصفة خاصة من خلال إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، في ظروف سلمية حرة ونزيهة. وغينيا ترحب بهذا، وتدعو أشقاءنا في بوروندي إلى مواصلة السير على الدرب المؤدي إلى المصالحة الوطنية والإعمار.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث وصلت الفترة الانتقالية إلى مرحلة حاسمة؛ ما زالت المشاكل مستمرة في الجزء الشرقي من البلد. وبلدي يشجع جميع الأطراف على التقيد بالأحكام ذات الصلة في الاتفاق الشامل.

وفي السودان، وعلى الرغم من وفاة غرانغ، نائب الرئيس، المحزنة، فإن إقامة حكومة وحدة وطنية، والإرادة السياسية التي أبدتها مختلف الأطراف المتصارعة، ستسهمان في نزع فتيل التوترات.

وغينيا تحث جميع الأطراف في دارفور على مواصلة المفاوضات التي بدأت تحت إشراف الاتحاد الأفريقي، بغية التوصل إلى حل شامل يقوم على توافق الآراء.

وفي القرن الأفريقي، وصلت الصومال إلى مرحلة حاسمة بإنشاء حكومة اتحادية انتقالية. ويتوجه وفد بلادي بنداء عاجل إلى مختلف الفصائل للدخول في مفاوضات مع الحكومة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل.

وفيما يتعلق بالنزاع بين إثيوبيا وإريتريا، ندعو الطرفين إلى التقيد تماما باتفاق الجزائر، وتنفيذ قرار لجنة الحدود.

وبالنسبة للحالة في الصحراء الغربية، تؤيد غينيا التوصل إلى حل تفاوضي ومقبول لدى جميع الأطراف. وتشجع الأطراف المعنية على تحسين تعاونها مع الممثل الخاص للأمين العام.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، ترحب حكومتنا بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة. ومع ذلك، ما زلنا قلقين حيال احتلال الضفة الغربية، واستمرار بناء الجدار العازل غير القانوني، واستمرار احتجاز السجناء السياسيين الفلسطينيين.

وهذا ما يدعونا إلى مناشدة الطرفين أن يحترما القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، وكذلك خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وهذا هو الطريق الوحيد المؤدي إلى إنشاء دولتين - فلسطين وإسرائيل - تعيشان جنبا إلى جنب في سلامة وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وفي العراق، وعلى الرغم من إجراء الانتخابات التشريعية التي أدت إلى إنشاء حكومة انتقالية، لا يسعنا

إلا أن نأسف لمناخ العنف اليومي السائد حاليا. ونوافق على ضرورة بذل كل المستطاع لمساعدة قادة البلد على توطيد الانتقال السياسي، ووضع حد للعنف العشوائي، وبناء عراق متحد وديمقراطي ومزدهر.

وفيما يتعلق بآسيا، تؤكد حكومتنا من جديد إيمانها بمبدأ الصين الواحدة. كما أننا نعلق أهمية على إعادة التوحيد السلمي والمستقل للكوريتين، وعلى بذل جهود متواصلة للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

يلاحظ وفدي بقلق عميق عودة ظهور الأنشطة الإرهابية في كل مكان في العالم. ونحن ندين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله وجميع مظاهره، لأنه يشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. ونعرب عن تضامننا مع كل الدول التي وقعت ضحية له.

وللقضاء على هذا البلاء، يؤكد وفد بلادي مجددا على الحاجة إلى معالجة أسبابه الجذرية بعزم وتصميم، بما في ذلك الإجحاف والاستبعاد والفقر وتعميق الفوارق الاجتماعية.

ونرحب باعتماد الجمعية العامة، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، القرار المتعلق بالاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ونحث الدول الأعضاء على التوصل إلى اتفاق بخصوص وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب.

إن المؤتمر السابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، واجتماع الدول الثاني الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، اللذين انعقدا في أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٥ على التوالي، يوضحان مدى اهتمام الدول الأطراف ببذل مزيد من الجهود لمواجهة المشاكل ذات الصلة بنزع السلاح.

ومع ذلك، نلاحظ مع الأسف أن الدول الأطراف في المعاهدة لم تنجح حتى الآن في التوصل إلى توافق آراء بشأن مسائل جوهرية. ومن هنا نحث جميع الدول على مواصلة المفاوضات بغرض تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار.

وفيما يتعلق بمكافحة انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وطدت غينيا عزمها على القضاء على تلك الآفة، وهي ترحب باعتماد مشروع صك لاقتفاء أثر هذا النوع من الأسلحة.

وندعو مجتمع المانحين إلى تقديم الدعم الملائم لتنفيذ البرنامج دون الإقليمي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. والمبادرة المتعلقة بتحويل الوقف الاختياري الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية إلى صك مُلزم قانونا، تستحق من الدول الأعضاء كل الاعتبار الواجب.

وإدراكا للأهمية التي تعلقها الشعوب على الأهداف الإنمائية، وللترابط القائم بين تلك الأهداف، ولكل ما هو معرض للخطر، اعتمدت حكومة غينيا استراتيجية وطنية للحد من الفقر، إلا أن تنفيذها، للأسف، صادف عقبات بسبب عوامل خارجية لها صلة بهجمات المتمردين، وتدفق جماعي للاجئين، وعدم استقرار إقليمي.

ووفد بلادي يناشد جميع الشركاء الإنمائيين بإلحاح أن يدعموا غينيا في جهودها لتنفيذ تلك الاستراتيجية، التي تظل أيقن السبل لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في إطار هدف الحد من الفقر، وبخاصة التزام مجموعة الـ ٨ بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى السنوات القليلة المقبلة، وكذلك الإلغاء الفوري لديون البلدان الـ ١٨ الشديدة المديونية. ونثني

ونصادق على جميع المبادرات الأخرى التي تستهدف زيادة الأموال للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونعرب عن الأمل في أن تترجم إلى واقع مبادرة غلن إيغلز، التي تمثل خطوة مهمة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح، وأن تتسع لتشمل كل فئة أقل البلدان نموا.

وفضلا عن ذلك، وفي سياق المفاوضات التجارية الجارية حاليا في منظمة التجارة العالمية، نحث الدول الأعضاء على إبداء روح التوفيق والاجتهاد بهدف التغلب على خلافاتها والتوصل إلى تفاهم حول برنامج توافق آراء لتنفيذ برنامج الدوحة الإنمائي قبل انعقاد مؤتمر هونغ كونغ الوزاري السادس. فالذي في المحك الآن هو مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف ذاته.

نباشر عملنا في أعقاب الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي أسفر عن اعتماد قادتنا لوثيقة ختامية لتوجيه ما نتخذه من إجراءات. والقرارات التي اتخذت والالتزامات التي قطعت في القمة تشير بوضوح إلى بداية عهد جديد. لقد ولى زمان الوعود، وعلينا الآن أن نترجم التزاماتنا إلى عمل ملموس بروح من التضامن الحقيقي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وعلى أساس إصلاح بعيد الأثر لمنظمتنا.

وبذلك، سنترك للأجيال المقبلة التي لها دين في أعناقنا، الأدوات الصحيحة لكي تقود البشرية نحو مستقبل أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد خوسيه راموس – هورتا وزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي.

السيد راموس – هورتا (تيمور – ليشتي) (تكلم بالانكليزية): نظرا للقيود التي يخضع لها وقتنا سأقوم بحذف عدة فقرات من بياني ويوزع النص الكامل على الوفود.

إن رئيس تيمور – ليشتي ورئيس وزرائها وشعبها قد عبروا لشعب وحكومة الولايات المتحدة عن مؤاساتنا العميقة لسكان الولايات الواقعة على الخليج، وبشكل خاص سكان مدينة نيو أورليانز، ضحايا إعصار كاترينا. وقد عبر الرئيس جورج و. بوش ووزيرة الخارجية كونداليسا رايس بكلمات مؤثرة عن امتنانهم على المؤاساة الدافقة من العديد من الدول. يجب علينا أن نتذكر أن إدارة الولايات المتحدة والشعب الأمريكي كانا من بين أوائل وأسخى الذين استجابوا لمأساة أمواج سونامي التي حلت بالسكان الذي يعيشون على حدود المحيط الهندي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

منذ أكثر من ثلاث سنوات، سلم الأمين العام، كوفي عنان، السلطة إلى رئيسنا المنتخب. ومنذ ذلك الحين، أحرزنا تقدما حقيقيا في بناء الدولة، وبناء السلام، والتنمية الاقتصادية، والمصالحة الوطنية، وتعزيز العلاقات مع جيراننا. وقد انضمت تيمور – ليشتي إلى الصكوك السبعة الرئيسية العالمية لحقوق الإنسان كما التزمت حكومة بلدي بتنفيذ تعهداتها. وكنا من أوائل دول العالم الرائدة في اتباع الإجراءات المبسطة لتقديم تقارير عن تنفيذ المعاهدات، ونحن الآن في طور صياغة تقاريرنا الأولى حيث تشارك جميع الأجهزة الحكومية في ذلك العمل. وإن الحالة السياسية والأمنية الداخلية بما في ذلك الحدود البرية المشتركة يسودها السلام والاستقرار. ويعلق تقرير حديث للبنك الدولي حول الحالة العامة للسلام والاستقرار في بلدي بالقول

> ”إن العديد من الدول الخارجة من الصراع ... تعود إلى العنف ثانية خلال خمس سنوات. وتيمور – ليشتي تجنبت ذلك المصير، وتمكنت من صون السلام والاستقرار السياسي وأسست الأمن“.

نتيجة للارتفاع غير المتوقع في أسعار النفط والغاز، تتمتع اليوم تيمور – ليشتي بفائض مكّن حكومة بلدي من زيادة الإنفاق العام بـ ٣٠ في المائة خلال هذا العام المالي. وسيستفيد من هذه الزيادة في الغالب سكان الريف وأفقر السكان. إضافة إلى ذلك، نحن فخورون بأن نقول إن ٣٦ في المائة من ميزانيتنا مخصص للتعليم والصحة.

لقد أقمنا أفضل ما يمكن من العلاقات مع جيراننا. ومنذ نهاية تموز/يوليه أصبحنا العضو الخامس والعشرين في المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وهدفنا التالي الانضمام إلى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. كما أننا نتمتع بمركز المراقب الخاص لدى منتدى جزر المحيط الهندي. وبدون التدخل الفعال من قبل أصدقائنا الإقليميين والعالميين، وبدون دور الأمم المتحدة القيادي والتنسيقي واشتراك الوكالات العديدة التابعة لها، وبدون مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الآسيوي ما كان بإمكاننا تحقيق ذلك التقدم الكبير الذي أحرزناه حتى الآن.

بالنسبة للحقيقة والمصالحة، سأتكلم الآن عن موضوع العدالة. في مسعى لكشف الحقيقة حول أحداث العام ١٩٩٩، أنشأت حكومة تيمور – ليشتي وإندونيسيا لجنة مشتركة معنية بالحقيقة والصداقة. وأوكل للجنة مهمة دراسة أخطر أعمال العنف التي وقعت في الفترة السابقة خلال وبعد الاستطلاع الشعبي الذي قامت به الأمم المتحدة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩.

وتتهمنا بعض الجهات بأننا مشغولون بصياغة علاقات وثيقة مع إندونيسيا، مما يضر بالعدالة فيما يتعلق بانتهاكات الماضي، وأننا بذلك الصنيع نشجع على الإفلات من العقاب. ولذلك نحن نقول للذين يتهموننا ما يلي: نحن نحترم ذكرى ضحايا الانتهاكات الماضية، ونعتقد أنه يجب علينا في سعينا إلى تحقيق العدالة أن نكون حساسين إزاء الحاجة إلى إيجاد توازن بين العدالة الكاملة والمصالحة الوطنية من أجل تجنب إدامة انقسامات الماضي والمخاطرة بتفاقم الانقسام الموجود في مجتمعنا. ونرى أن التزامنا الأول، بصفتنا عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، هو بناء بلد يسوده السلام والاستقرار والديمقراطية والازدهار. ومن خلال دعم بناء الوطن وتعزيز السلام الداخلي والاستقرار، وانتشال شعبنا من الفقر، نستطيع أن نساهم في بناء السلم الأوسع والاستقرار.

إذا ما أتيح لأحد أن يقرأ تقرير البنك الدولي السالف الذكر حول التقدم الذي أحرزه بلدي، سيصل إلى نفس الاستنتاج المتفائل بشأن المكاسب الرائعة التي حققناها في ثلاث سنوات فقط. وأود أن أطلع الأعضاء على بعض النتائج الإضافية.

”إن تيمور – ليشتي، أحدث دول العالم، قد أنشئت من الرماد. وبالنظر إلى أن البلد بدأ من الصفر ماديا ومؤسسيا فإن تيمور – ليشتي حققت إنجازات مدهشة.

ووضعنا نظاما نموذجيا قانونيا خاصا بالسياسة العامة لصندوق النفط، عرضناه على الشعب والبرلمان للموافقة. لا نريد أن تقع تيمور – ليشتي فريسة لما يسمى بلعنة الموارد في البلدان النامية، حيث تبذر الموارد التي يهبها الله. والمبدأ الأساسي هو أن الدخل الدائم من ثروتنا النفطية هو وحده الذي سيكون متوفرا للإنفاق الحالي. وقد علق البنك الدولي بخصوص صندوقنا النفطي قائلا بأن تيمور – ليشتي

”اتبعت أحدث الأطر القانونية لإنتاج النفط في البحر وخارجه وللضرائب وإعداد مشروع لسياسة الادخار وقانون لصندوق النفط مصاحب لتلك السياسة يتلاءم مع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ... معتنقة مبادئ الشفافية

حتى قبل وجود المبادرة ... وإخلاصا للمبادئ المنصوص عليها، التزمت الحكومة بسياسة مؤقتة لادخار الإيرادات النفطية قبل اعتماد سياسة الادخار الدائمة''.

أود الآن أن أتكلم عن موضوع إصلاح الأمم المتحدة. وإذ نشهد حاليا التغطية الإعلامية التي تحيط بفضيحة النفط مقابل الغذاء، التي تشوه صورة الأمم المتحدة، فإننا نشعر قطعا بخيبة الأمل بأن نرى المنظمة التي تجسد المثالية في نظرنا قد تلوثت بالادعاءات المتعلقة بالفساد.

بالنسبة لحفظ الأمن ومنع نشوب الصراعات، يجب أن نتذكر أنه بينما تقع مسؤولية إبلاغ مجلس الأمن بالصراعات القائمة أو المحتملة التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين على عاتق الأمين العام، فان القرار النهائي للعمل يقع على عاتق مجلس الأمن، وبصورة خاصة الأعضاء الخمسة الدائمين. ولكن دور الأمم المتحدة في العالم، ليس مقتصرا على حفظ السلام؛ فقد ظلت توفر التسهيلات وتهيئ المناخ الملائم لعقد اجتماعات غير رسمية بين الأطراف المتصارعة، وتقوم بالوساطة في حالات الرهائن ونزاعات الحدود، وحشد الموارد وتنسيق المساعدات المقدمة إلى البلدان التي تمزقها الحروب أو المجتمعات المتضررة من الكوارث الطبيعية.

وبينما نتفق جميعا على أن منظمتنا الجماعية قد واجهت الفشل في بعض الأحيان، فإن ذلك القصور وحالات الفشل تلك ينبغي ألا تحجب مزايا الأمم المتحدة ونجاحاتها. ويمكن للأمم المتحدة أن تصبح أكثر فعالية إذا قامت الهيئات الإقليمية بمواجهة التحديات في مناطقها الخاصة.

لقد قيل وكتب الكثير عن الحاجة إلى استعراض شامل لمنظومة الأمم المتحدة. وتركز معظم النقاش على مجلس الأمن، الأمر الذي أدى إلى التعتيم على جميع القضايا الأخرى، بما في ذلك الإصلاح الذي تحتاج إليه بشدة الجمعية العامة نفسها. فالإصلاح أمر مُلح أيضا فيما يتعلق بنظام حقوق الإنسان الحالي. إن انتشار الهيئات التعاقدية وبنود جدول الأعمال يؤدي إلى مستنقع الازدواجية، والتبذير، وعدم الكفاءة، وفقدان التركيز.

وتبقى الجمعية العامة الهيئة الأساسية للأمم المتحدة التي تجمع جميع الدول، الغنية والفقيرة، والكبيرة والصغيرة. والمناقشة العامة السنوية وجدول الأعمال السنوي المتكرران واللذان لا نهاية لهما يجب إعادة النظر فيهما لتقصيرهما وجعلهما أكثر تركيزا.

أنتقل الآن إلى لجنة حقوق الإنسان. لا يوجد بلد أو مجموعة تحتكر الانتقائية. فجميعنا ممارسون جيدون نركز انتباهنا على المواضيع التي هي غالبا ما تكون بعيدة عنا أو لا تتضارب مع صداقاتنا أو تحالفاتنا أو مصالحنا. تؤيد تيمور – ليشتي تأييدا تاما إنشاء مجلس حقوق الإنسان وهي مستعدة للعمل في هذه الهيئة إذا طلب منا ذلك.

وتؤيد تيمور – ليشتي إنشاء لجنة معنية ببناء السلام تضطلع بدور حاسم في حالات ما بعد الصراع. ومزايا ذلك فريدة من نوعها. ونظرا لخبرتنا الفريدة والغنية فإنه يسر تيمور – ليشتي أن تعمل في تلك الهيئة الجديدة إذا ما رأى أصدقاؤنا أن لنا فائدة هناك.

هناك اتفاق على ضرورة إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي. إذ يبدو أنه يكرر الهيئات التابعة له ولا يضيف إليها قيمة تذكر. إننا لا نؤيد توسيع ولاية المجلس لتشمل إدارة نشاطات الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع.

ينبغي للعضو الدائم في مجلس الأمن ألا يقصر مساهماته في حفظ السلام على الكلام المعسول، بينما يمتنع عن توفير القوات اللازمة لتعزيز كلامه. بمقدورنا جميعا أن

نلقي خطبا بليغة تحمل مظاهر القوة الأخلاقية غير أنه ليست لدينا كلنا الإرادة السياسية أو الشجاعة أو القوة الفطرية التي تضاهي كلامنا.

ينبغي أن تكون البلدان المتطلعة إلى العضوية في مجلس الأمن، سواء بوصفها عضوا دائما أو غير دائم، من البلدان التي لديها أنظمة سياسية مستقرة ومنفتحة وقيادات وطنية فعالة وذات مصداقية وجديرة بالثقة والاحترام في مناطقها وعبر العالم على وجه العموم.

وترى حكومة بلدي أن التوازن الإقليمي مبدأ أساسي لا غنى عنه، وكذلك تمثيل الحضارات. وإن آسيا، حيث يوجد نصف سكان العالم، ناقصة التمثيل بشكل صارخ في منظومة الأمم المتحدة وستبقى كذلك، حتى مع إمكانية إضافة الهند واليابان. كما تدعم تيمور – ليشتي مبادرة مجموعة الأربعة لأننا نؤمن أنه تتوفر في البلدان الأربعة المعنية جميع المعايير المعقولة لتتأهل للعضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وتعتز تيمور – ليشتي، التي تعتبر الغالبية العظمى من سكانها من الكاثوليكيين، بكونها أول بلد استرعى انتباه هذه الهيئة إلى ضرورة ضمان أن يكون العالم الإسلامي ممثلا على النحو الملائم في مجلس الأمن الموسع. وما زلنا نؤمن بأن إندونيسيا، وهي أكبر بلد مسلم في العالم وثالث أكبر بلد من حيث السكان في منطقتنا، كما أنها ثالث أكبر نظام ديمقراطي في آسيا، لا نظير لها من حيث الملاءمة للحصول على مركز العضو الدائم.

أود الآن أن أتطرق إلى مسألة تناولتها الأخبار كثيرا خلال الشهور القليلة الماضية، وهي اليابان وجيرانها. إن تيمور – ليشتي تتفهم تحفظات بعض البلدان التي لا تود أن ترى مجلس الأمن يصبح أكبر مما ينبغي. ونفهم إحجام الأعضاء الدائمين الخمسة عن التخلي عن الامتيازات أو اقتسامها مع الأعضاء الجدد. كما نفهم أن البلدان التي غزتها اليابان واستعمرتها خلال الحرب العالمية الثانية لا تقبل من سبق أن اعتدى عليها. وتيمور – ليشتي كذلك استعمرتها اليابان خلال الحرب العالمية الثانية. غير أننا نتذكر كذلك كيف فرض على الشعب الياباني الأبي أن يدفع ثمنا غاليا ليكفر عما اقترفه من جرم خلال العالمية الثانية. وإن هيروشيما لتذكير حي بذلك الثمن الرهيب.

لقد جرت محاكمة القادة اليابانيين بالمحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى ودفعوا ثمن الجرائم التي ارتكبوها. واليابان المهزومة احتلتها بالفعل وأدارتها الدولة الأمريكية المنتصرة. وقد خطط هذا المحتل الحميد الخطير لمسار اليابان الجديدة التي هي اليوم قوة اقتصادية عالمية تتمتع بنظام ديمقراطي مسالم ومفعم بالحيوية وقدمت مساهمات عظيمة من أجل رفاه البلدان النامية في منظومة الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أشاطر الجمعية اهتمام حكومة بلدي ببعض القضايا الدولية الرئيسية مثل الشرق الأوسط وأفغانستان والعراق.

أولا، إننا نشيد برئيس الحكومة الإسرائيلية أريل شارون على الشجاعة التي أبداها بالانسحاب من غزة. ونتمنى أن تكون هذه الخطوة هي الأولى فقط في اتجاه تطبيق خارطة الطريق المؤدية إلى إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية. كما يستحق القادة الفلسطينيون الجدد والشعب الفلسطيني نفس القدر من الثناء على ما أبدوه من اعتدال وحسن قيادة وصبر وتسامح.

أما فيما يخص العراق وأفغانستان، فما زالت بعض العناصر المتطرفة المحلية مستمرة في حملة الرعب التي تشنها لإضاعة المكتسبات الديمقراطية التي حصل عليها شعبا البلدين. وتقع على عاتق المجتمع الدولي، ولاسيما البلدان

المجاورة، واجبات خاصة تتمثل في توفير الدعم اللازم لشعبي أفغانستان والعراق الأبيين في كفاحهما لتوطيد الحرية التي حصلا عليها بشق الأنفس. ويجب على البلدان المجاورة أن تقوم بالمزيد من العمل لمنع استعمال أراضيها كنقطة انطلاق لتسلل المرتزقة والأسلحة إلى أفغانستان والعراق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لوري تشان، وزير خارجية جزر سليمان.

السيد تشان (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): أبلغكم التهاني الحارة، سيدي، من حكومة وشعب جزر سليمان وأود أن أهنئ الرئيس بانتخابه لقيادة الجمعية العامة في دورتها الستين. وأود أن أؤكد له دعم وتعاون جزر سليمان خلال فترة ولايته وهو يدير أعمال الجمعية خلال الاثني عشر شهرا المقبلة.

ويود وفد بلدي أن يشيد بسلفه، زميلنا معالي الأونرابل جان بينغ، وزير خارجية غابون وأن يسجل بالغ تقديره له على مساهمته القيمة وقيادته النيرة لأعمال الدورة التاسعة والخمسين من الجمعية العامة.

كما تعرب جزر سليمان عن امتنانها للأمين العام السيد كوفي عنان على تبصره وتفانيه وقيادته في جعل الأمم المتحدة ذات أهمية وقادرة على الاستجابة للتهديدات الحالية.

لقد نهضت هذه المنظمة من رماد الحرب العالمية الثانية وكان هدفها الوحيد ضمان ألا يسمح العالم مرة أخرى بازدهار الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وبعد ستين سنة، ما زالت الإبادة الجماعية والإرهاب و فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والجوع تزهق ملايين الأرواح كل سنة. فحسب تقرير حديث لمنظمة الصحة العالمية، مازال مرض الملاريا الذي يمكن الوقاية منه يحصد عددا من الأرواح أكثر من كل الصراعات الحالية مجتمعة.

ومن بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون حالة سريرية يموت ما بين ١,٥ إلى ٢,٧ مليون شخص سنويا. وفي هذا الصدد، تعاني جزر سليمان من معدلات عالية للإصابة بالملاريا ووفيات الأمهات أكثر من أي بلد آخر في منطقة المحيط الهادئ. وإن وفد بلدي لمسرور لاتفاق مؤتمر القمة على إنشاء وتنفيذ مبادرات المكاسب السريعة مثل التوزيع المجاني للناموسيات المعالجة والأدوية المضادة للملاريا. غير أنه من الضروري بذل المزيد من الجهود؛ ويجب الشروع في برنامج شامل للقضاء على الملاريا فيما يتعلق بالصحة العامة والبيئية وتنفيذه في نفس الوقت.

وعلى الرغم من هذه الحقائق الطاغية، مازال العالم ينفق أكثر على البرامج والتجهيزات العسكرية. إن عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، مع استمرار تهديد الإرهاب يجعلنا نتساءل عما إذا كان العالم قد أصبح فعلا أكثر أمانا واستقرارا وحماية، كما توخى ذلك مؤسسو ميثاق الأمم المتحدة. كما يجعلنا ذلك نتساءل عما إذا كانت الأطر واتفاقات التعاون الدولية تحتوي بالفعل التهديدات الحالية.

وتشجب جزر سليمان الإرهاب بشتى مظاهره. وإننا قد شرعنا، في هذا الصدد، في عملية تشريعية بدعم من نيوزيلندا، لكي نزيد من قدرتنا على تحسين ترتيبات الأمن الوطنية عن طريق إعلان ناسونيني بشأن الأمن الإقليمي وإعلان هونيارا بشأن التعاون في مجال إنفاذ القوانين ولا سيما فيما يتعلق بالتهديدات التي يمثلها الإرهاب الدولي والجرائم عبر الوطنية.

وفي إطار موضوع هذه السنة، وهو ”من أجل أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية: متابعة وتنفيذ الاجتماع العام الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥“، يواجهنا تحدي الاستمرار في عملية الإصلاح. وكما أشار إلى ذلك رئيس

وزراء بلدي في الأسبوع الماضي خلال مؤتمر القمة الرفيع المستوى، يجب ألا نحل مشاكل اليوم بحلول الأمس ولكن برؤية جديدة تبني نظاما متعدد الأطراف أقوى لمواجهة تهديدات وتحديات القرن الحادي والعشرين. وإن جزر سليمان تحيط علما نتائج مؤتمر القمة وتؤيدها (القرار ١/٦٠)، بوصفها نقطة انطلاق للتغيير.

يجب أن تتم الإصلاحات الحالية الرامية إلى إعادة الحيوية للنظام المتعدد الأطراف على ثلاثة مستويات – الدولي والإقليمي والوطني. وستوفر عملية الدوحة المقبلة، التي ستبدأ في كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة، فرصة أخرى للمجتمع الدولي لكي يقسم ثمار العولمة بعدل ويعالج انعدام التوازن في النظام الاقتصادي الدولي ويتصدى للتحديات التي تواجه البلدان الضعيفة والهشة. ويجب أن يتيح برنامج الدوحة للتنمية وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق بشكل مستقر ويمكن التنبؤ به، ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية. وحتى يتسنى لجزر سليمان أن تشارك في ثمار النظام التجاري المتعدد الأطراف على نحو مجد، يجب عليها أولا أن تعالج العراقيل المحلية التي تحول دون مشاركتها الكاملة، مثل القيود في جانب العرض والسياسات السرية المكملة الأخرى التي لا تفضي إلى بيئة مواتية للأعمال التجارية.

وسيجري ابتداء من العام المقبل استعراض إعلان وبرنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا. وإن عدم تنفيذ برنامج بروكسل لخير دليل على مستوى التزام المجتمع الدولي تجاه ٧٠٠ مليون من أضعف البشر في العالم. وجزر سلميان خارج المسار من حيث الوفاء بالتزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أنها بوصفها أحد أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ملتزمة بتحقيق أهدافها الإنمائية للألفية وتطلب الدعم والاهتمام الدوليين في هذا المسعى. إن الفقر ليست له حدود، ونحن نعترف بإعلان جاكرتا وندعمه. ولكي يتم تحقيق واستدامة الأهداف الإنمائية للألفية والفوائد الأخرى، ستكون جزر سليمان بحاجة إلى تنمية اقتصادها. وتطالب جزر سليمان أيضا بالمزيد من الوجود القطري من جانب الأمم المتحدة بغية العمل معنا في شراكة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتؤيد جزر سليمان الاقتراح القاضي بإنشاء لجنة بناء السلام. وستضطلع اللجنة بدور عسير وهام في مساعدة البلدان الخارجة من حالات الصراع على إعادة الإدماج والتعمير وإعادة بناء مؤسسات الدولة بغية المحافظة على السلام والأمن والاستقرار الاقتصادي. وفي ضوء ذلك، تشكل بعثة تقديم المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان مثالا ناصعا يمكن للجنة أن تستخلص منه دروسا. إذ أظهرت البعثة أنه يمكن، بالشجاعة والتصميم، ضمان مبادئ ومؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وحمايتها. وسيؤدي إتباع نهج ذي مسارين للقانون والنظام يستكمل بالأمن الاقتصادي وينفذ بروح الشراكة الحقيقية إلى إتاحة فرصة لازدهار السلام. كما ترحب جزر سليمان بتأييد الجمعية لمفهوم المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة.

وتود جزر سليمان أن تعرب عن تقديرها العميق لأستراليا ونيوزيلندا ولأصدقائنا وجيراننا الأعزاء بلدان جزر المحيط الهادئ على دعمهم المستمر وإسهامهم في بعثة المساعدة الإقليمية. وما كان ليتسنى لنا أن ننجز هذه البعثة لو لا المساعدة التي قدمتها هذه البلدان، وإنني اشكرها على هذه المساعدة.

إن جزر سليمان بحاجة إلى أن تحرز تقدما تتجاوز به الأزمة الأولى فيما يتعلق ببسط القانون والنظام، ولكن التحدي لا يزال متمثلا في رعاية البلد وبناء اقتصاد يقيم

أوده. وقد انخفض حاليا متوسط دخل الفرد في جزر سليمان إلى أكثر من ٢٠ في المائة تحت مستوى عام ١٩٩٥. وبغية إصلاح هذه الحالة، يجب على جزر سليمان أن تعالج السياسات السابقة المتمثلة في سوء الإدارة الاقتصادية، وعدم الانضباط المالي، والحكم السيئ، وتقييد القدرات على جميع المستويات.

وجزر سليمان غنية بموارد طبيعية وسكان شباب يمكن أن يشكلوا أساسا جيدا لموارد العمل المتاحة، ولكنها تفتقر إلى كلا رأس المال البشري ورأس المالي المادي، مع وجود بنية تحتية ضعيفة لزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو المستدام الواسع القاعدة الذي يركز على الريف ويكون محور اهتمامه الإنسان.

ولذلك السبب تبدأ الحكومة استراتيجية لاجتذاب رأس المال وتنميته. وترتكز الاستراتيجية على تهيئة بيئة مستقرة للاقتصادي الكلي، ونظم ضريبية وقانونية مبسطة ملائمة للأعمال التجارية وتحسين البنية التحتية والحكم الرشيد. وفيما يتعلق بإرساء سياسة مالية موثوق بها، فقد أعدنا الميزانية إلى تحقيق فوائض. وازدادت الإيرادات. وتم التشدد في المصروفات وحددت أولوياتها. وما زال يجري إصلاح المشاريع المملوكة للدولة، مع اتخاذ خطوات لإزالة الحواجز وتحسين شبكات الشحن ورفع كفاءتها، فهي تشكل أمرا جوهريا بالنسبة للدول الجزرية. وسيضاف إلى تلك المبادرات وضع مشروع قانون جديد للاستثمار، وميزانية موثوق بها لعام ٢٠٠٦ وإدخال قانون عادل ومبسط لإصلاح الضرائب، سيقدم إلى البرلمان في دورته المقبلة.

وما زالت مستويات الديون معوقة، إذ أنها تبلغ أكثر من ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجزر سليمان. وبدأت المحادثات مع الدائنين بغية وضع استراتيجية عملية للديون. والنهج المبتكر الذي دعت إليه الفلبين لمبادلة الديون برأس مالي سهمي لتمويل مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية نهج جدير بأن ينظر فيه.

إن بناء القدرات في الحكم الخالي من الفساد يشكل أمرا حيويا للتنمية الريفية والصحة والتعليم. ويجري تحسين القيادة والحكم، اللذين يشكلان أمرا حاسما لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية، بإيضاح القواعد والتوقعات واتخاذ نهج قائم على تحقيق النتائج. وسيؤدي ذلك إلى تحسين شفافية العمليات العامة وفعالية المؤسسات.

وتنوه جزر سليمان بالإسهامات التي قدمتها أستراليا ونيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة واليابان والاتحاد الأوروبي وتايوان ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي، ضمن شركاء مانحين آخرين، لدعم مبادرات الحكومة لإعادة بناء دولتنا الضعيفة والمحطمة. ويجب على جزر سليمان أن تعزز المكاسب التي حققتها في العامين الماضيين على الجبهتين الأمنية والاقتصادية والمضي قدما على نحو بناء. وما زال يتعين القيام بالكثير من العمل.

وبالنسبة لتغير المناخ، ما زال العالم يشهد أنماطا جوية متغيرة ويشهد زيادة في وتيرة وكثافة الكوارث الطبيعية. والدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل جزر سليمان، أكثر ضعفا وقابلية لوقوع الكوارث الطبيعية، ونناشد المجتمع الدولي أن يجدد تركيزه على مسألة تغير المناخ والتزامه الملموس، بما يتماشى مع ما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة. ويرحب وفدي بدخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ في شباط/فبراير هذا العام ويناشد الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ونظرا لما أحدثته أمواج تسونامي الآسيوية في كانون الأول/ديسمبر الماضي، سيكون أمرا مجزيا للعالم أن يستثمر في تدابير تخفيف آثار الكوارث، وخاصة المصادر المتجددة للطاقة. وتوفر استراتيجية هيوغو لمؤتمر كوبي واستراتيجية

موريشيوس لكانون الثاني/يناير هذا العام نقطة انطلاق ممتازة. ولكن، للأسف، لم يتخذ اجتماع مجموعة الثمانية بشأن تغير المناخ إجراء حاسما. ولذلك السبب، فان جزر سليمان، بوصفها عضوا في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، تناشد مجموعة الثمانية أن تعيد النظر في هذه المسألة، لأن للبيئة تأثيرا على البقاء المادي للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبالقرب من الوطن، تود جزر سليمان أن تنوه باكتمال ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، مع إجراء الانتخابات الناجحة في مقاطعة بوغانفيل المتمتعة حديثا بالحكم الذاتي والتابعة لبابوا غينيا الجديدة. ونتمنى لأقرب جاراتنا المانيليزية كل النجاح في البناء على المكاسب السياسية التي تحققت حتى الآن، ونؤكد لبوغانفيل على التزامنا بجميع التدابير التعاونية الثنائية. وتنوه جزر سليمان أيضا بالمساعدة الثنائية المستمرة التي تقدمها لجزر سلميان بابوا غينيا الجديدة.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، ترى جزر سليمان أن عضوية المجلس ينبغي أن تعبر عن حقائق الواقع السياسي والاقتصادي لعصرنا. وفي ذلك الصدد، تؤيد جزر سليمان توسيع مجلس الأمن وترى أن بلدا مثل اليابان، التي لديها صلات ثنائية قوية مع جزر سليمان، ينبغي أن تمنح مقعدا دائما في المجلس. وسيسهم إدخال اليابان في المجلس في سد الفجوة بين المؤسسات المتعددة الأطراف والدول الأعضاء.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لمنهاج عمل بيجين. وكانت النتائج المحرزة مختلطة. وتعتقد جزر سليمان أن تحسين رفاه المرأة يشكل مطلبا لا غنى عنه للأمن المستدام. وعلى الصعيد الإقليمي، يجري إدراج المسائل المتصلة بتمكين المرأة في خطة منطقة المحيط الهادئ، التي سيناقشها منتدى جزر المحيط الهادئ في تشرين الأول/أكتوبر هذا العام.

ولقد أسست الأمم المتحدة على مبدأ صون السلام والأمن الدوليين. وعلى مر السنين، ظلت بعض التهديدات تلقى اهتماما اكبر مما تلقاه التهديدات الأخرى. وقانون مناهضة الانفصال الذي سنته جمهورية الصين الشعبية في آذار/مارس هذا العام أدى إلى تهديد السلام والأمن في مضيق تايوان. وتحدث هذه الحالة فراغا أمنيا، إذا ترك بدون عناية، سيواصل التدهور وسيشكك في مسألة مصداقية هذه المؤسسة المتعددة الأطراف الرئيسية. ولا توجد آلية للتصدي لتلك التهديدات في إطار معايير ميثاق الأمم المتحدة.

وبالتالي فإن جزر سليمان تجدد دعوتها إلى مناقشة المسألة في الجمعية العامة. وقد حان الوقت الآن لهذه الهيئة، كي تسمح لتايوان، وهي طرف فاعل رئيسي في النظام الاقتصادي الدولي، بأن تأخذ مكانها المستحق في الأمم المتحدة. ولا يمكن للجمعية أن تستمر في تجاهل محنة ٢٣ مليون شخص هم سكان تايوان. وجزر سليمان تشعر بالأسف للطريقة التي تعاملت بها الجمعية مع المسألة، بالسماح لبلدان بعينها بان تفرض جدول الأعمال.

وفيما يتعلق بإصلاح الأمانة العامة، تود جزر سليمان أن تشهد الأمانة العامة وهي تعبر عن تنوع الدول الأعضاء فيها. وعملية التوظيف الحالية، بإجراء امتحانات خارجية بدلا من إجرائها في البلد، منعت المقدمين المحتملين من الدول الجزرية الصغيرة النامية من التقديم، نظرا للنفقات المرتبطة بهذا التقديم.

وفي الختام، تؤيد جزر سليمان تعددية الأطراف، وأؤكد للرئيس على تأييدنا المستمر لإصلاح الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سالومي زورابيشفيلي، وزيرة خارجية جورجيا.

السيدة زورابيشفيلي (جورجيا) (تكلمت بالفرنسية): أود أولا أن أهنئ السيد يان إلياسون بانتخابه رئيسا للدورة الستين للجمعية العامة. وأؤكد له على كامل تأييد وفدي للعمل الهام المقرر إنجازه في هذه الدورة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمعالي السيد جان بينغ لجهوده التي لا تكل ولرؤية التغيير التي أبداها بكل وضوح خلال رئاسته.

إن منظمتنا تقف الآن عند نقطة تحول في تاريخها. وبعد زهاء ستين سنة من تأسيسها، وتصديها للعديد من التحديات، ومواجهتها للعديد من الأخطار، وتعرضها للعديد من تحديات الصراعات، تدخل الأمم المتحدة الآن إلى القرن الحادي والعشرين مع الالتزام بإصلاح نفسها.

لقد انتهى العالم الثنائي القطب، وظهرت أخطار جديدة ذات طبيعة عالمية، تتمثل في الإرهاب الدولي، والصراعات المتنوعة والتنمية والتحديات البيئية العالمية. وأود هنا أن أؤكد مجددا لوفد الولايات المتحدة تضامن الشعب الجورجي في وجه مأساة نيو أورليانز. وليس لمنظمتنا خيار سوى أن تتكيف وأن تستنبط آليات جديدة لاكتساب مصداقية متجددة. وهي لا يمكن أن تكتسب إلا بكفاءة بينة، ونتائج وآثار واضحة. ولا تكفي الكلمات وحدها، فالعمل متوقع منا جميعا.

ونحن نعتبر الوثيقة الختامية التي اعتمدها الاجتماع العام الرفيع المستوى خطوة عملية في الاتجاه الصحيح. إذ تعالج هذه الوثيقة كل القضايا الحقيقية، التي كما نعلم جميعا، ستحدد عالم الغد وتؤثر على مصير منظمتنا.

وسواء كنا نتكلم عن القضاء على الفقر، وتوطيد السلام والأمن، وحماية حقوق الإنسان، وحماية الأشخاص المشردين، والحاجة إلى نظام فعال لحفظ السلام ونهج متسق لبناء السلام، والآثار السلبية للجريمة عبر الوطنية، والمسؤولية عن حماية السكان من التطهير العرقي، أو سواء كنا نؤكد مجددا الحاجة الماسة إلى الحوار بين الثقافات والحضارات، فإن جميع هذه التحديات لها صلة مباشرة ببلدي.

فهذه الأخطار بالنسبة لجورجيا ليست مجرد كلمات، وهذه المشكلات ليست نظريات، ولكنها حقائق نعيشها يوميا وبصورة مباشرة. ودعمنا للإصلاح الفعال ليس صيغة بلاغية. فإن مصالحنا الحيوية تتعرض لمحك اختبار؛ ومستقبل بلدي تحدق به الأخطار. فجورجيا تشهد على أرضها آثار ما يسمى الصراعات المجمدة. والصراعات المجمدة تؤدي إلى تجميد النمو الاقتصادي في هذه الأقاليم الانفصالية. وهي تجمد التطور الديمقراطي للمجتمع في تلك الأقاليم. وتقوم بعزلها وإغلاقها، وتحويلها إلى أقاليم خارجة على القانون، وإلى ”ثقوب سوداء“ تزخر بكل أنواع الاتجار غير المشروع والأنشطة الإجرامية، بما في ذلك إمكانية حدوث أنشطة إرهابية، يمكن أن تتطور خارج سيطرتنا أو أي شكل من أشكال السيطرة، وخارج أي قانون.

والصراعات المجمدة وكذلك الصراعات النشطة تتطلب تطوير المقدرة الحقيقية للأمم المتحدة على المشاركة بفعالية عن طريق آليات بناء السلام. وقد تعاملت الأمم المتحدة بالفعل مع الصراع الأبخازي لسنوات عديدة، ولكن من المؤسف أنها لم تتمكن من التوصل إلى نتائج فعالة. واتضح عدم مقدرتها إلى يوما هذا على نشر قوة شرطية صغيرة كانت مقررة من قبل، وعدم مقدرتها على التنفيذ الكامل لقراراتها، وعدم استطاعتها مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب بشكل يومي وبصورة متكررة.

ورغم وجود الأمم المتحدة، ورغم الاجتماعات العادية لمجلس الأمن، ورغم فريق أصدقاء جورجيا الذي كونه الأمين العام يسود تدريجيا نظام فصل عنصري يستبعد فيه الجورجيون، ويحرمون من العودة إلى ديارهم، وتجري عملية خفية لضم الإقليم. وهكذا فإن أبخازيا ستكون محك اختيار للكفاءة المتجددة لمنظمتنا ولمقدرتنا على فعالية، وإدارتها لعمليات حفظ السلام دون أن تكل مسؤولياتها إلى أطراف ثالثة ولأن تضع في النهاية استراتيجيات فعالة لبناء السلام.

وفيما يتعلق بصراع جنوب اوسيتا، لدينا وضع مماثل. وقدم رئيس جورجيا اقتراحين متعاضدين لإحلال السلام خلال سنة: عرض أحدهما العام الماضي على هذه الجمعية، وهو يحدد ثلاث مراحل لوضع حد للصراع عن طريق التجريد من السلاح، وإعادة تأهيل الاقتصاد والحوار السياسي، وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أكمل بمقترح مكتمل الوجوه بشأن مركز حكم ذاتي واسع أعددناه بالتعاون مع لجنة مجلس أوروبا لتحقيق الديمقراطية عن طريق القانون (لجنة البندقية) وقدم إلى مجلس أوروبا. ولكن خطط السلام غير كافية فنحن نحتاج الآن إلى آلية يمكن للمجتمع الدولي عن طريقها دعم المبادرات والسياسات الموجهة صوب الحل السلمي للصراعات.

ولكل هذه الأسباب نأخذ الخطوط العامة للوثيقة الجديدة بجدية شديدة ونريد أن نراها وقد طورت ونفذت بالكامل. ونحن نرحب بإنشاء قدرة تشغيل أولية لقوة شرطة دائمة وندعم إنشاءها. وهذه خطوة صحيحة الاتجاه الصحيح جدا. ونرحب بإنشاء مجلس حقوق الإنسان ونؤيده. وهذا الجهاز الجديد ينبغي أن يكون أكثر تنمية وأن يخضع لأعلى معايير الموضوعية وأن يتجنب ازدواجية المعايير والتغاضي أو الصمت. وينبغي وضع نظام فعال للمراقبة. وتعزيز مكتب مفوض حقوق الإنسان أيضا خطوة في الاتجاه الصحيح.

ونرحب بإنشاء لجنة بناء السلام التي ستضع استراتيجيات متكاملة لإعادة التأهيل والإنعاش في مرحلة ما بعد الصراع. إذ نحتاج أيضا إلى إطار عمل أكثر فعالية للتحرك بسلاسة من صنع السلام إلى بناء السلام. في الوقت الذي توضع فيه استراتيجية شاملة ومتسقة تضطلع من خلالها الأمم المتحدة بمسؤولياتها كاملة.

وينبغي للجنة بناء السلام الجديدة أن تكون ممثلة بالكامل للبلدان التي تضررت بالصراعات أو أكثرها تأثرا بها مباشرة. وبالنظر أيضا إلى المصير الخاص للنساء والأطفال في الصراع وحالات ما بعد الصراع، ينبغي إعطاء تمثيل الجنسين اهتماما إضافيا فالتمثيل ضروري، والمعرفة هي المفتاح. كما أشرنا، نحن معشر النساء وزيرات الخارجية في رسالتنا إلى الأمين العام وإلى رئيس الجمعية العامة.

وأخيرا، نحن ندعم إصلاح وتنشيط مجلس الأمن. ليكون أكثر فعالية وكفاءة، وأكثر ديمقراطية وأكثر شفافية. وجورجيا تؤيد مقترحات التوسيع بغية إعطاء الأعضاء غير الدائمين فرصة أفضل للمساهمة في القرارات الرئيسية, والشفافية وتحسين إجراءات صنع القرار ضرورة. وجورجيا على اقتناع بأنه إذا كانت هناك إرادة سياسية كافية، يمكن التوصل إلى الاتفاقات ذات الصلة بإصلاح مجلس الأمن في الدورة الحالية للجمعية العامة. وهذه هي رغبتنا، إضافة إلى أنها ضرورة. وإن مصداقيتنا تتعرض لمحك اختبار.

واليوم لا تشهد الأمم المتحدة وحدها، بل جميع المنظمات الدولية الرئيسية، عملية صعبة من التحديد وإعادة التقييم. هذا هو الحال بالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا دول الكومنولث المستقلة. وسيبقى البعض ويزداد قوة، ويتعين على البعض أن

يترك المجال لمحافل أخرى أكثر مرونة، وأقل بيروقراطية وأكثر مواكبة لحقائق الواقع المعاصر.

لقد بدأت الأمم المتحدة اليوم عملية قيمة لإعادة التكيف وتجديد الحيوية. وإذا نجح عملنا، فإن هذه العملية ستحقق أهدافها.

ولن تعود الأمم المتحدة مجرد محفل يدعو إلى الحلول السلمية، بل ستصبح الأداة التي يحتاجها العالم، أداة لحل الصراعات التي تشوه كوكب اليوم المعولم، أداة استجابة فعالة للأخطار العالمية الجديدة التي تهدد تنميتنا واستقرارنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كلاوس سكاريون، نائب وزير خارجية ألمانيا.

السيد سكاريوت (ألمانيا) (تكلم بالألمانية؛ وقدم الوفد نصا باللغة الانكليزية): أرجو أن تقبلوا سيدي تهنئتي لكم بانتخابكم لرئاسة هذه الدورة الستين التاريخية للجمعية العامة. وأتمنى لكم كل النجاح. وأود أيضا أن أعرب عن شكري الصادق للرئيس السابق على عمله المتفاني في الدورة التاسعة والخمسين. وأنا أؤيد بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي.

إن المناقشة التي جرت خلال أسبوع القمة الماضي سلطت الضوء على نقطة واحدة هامة، وأعني أن السلام، والتنمية، والأمن وحقوق الإنسان ترتبط بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الانفصال. ولا يمكن للمرء أن يُعالج حقوق الإنسان والأمن دون معالجة التنمية أيضا. وجميع هذه القضايا في صميم سياساتنا.

إن الناس ينتظرون منا حلولا لمشاكل التنمية الملحة. وينبغي لنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وهو الأمر الذي ندركه تماما، سواء في ألمانيا أو أوروبا. وخطة الاتحاد الأوروبي لبلوغ الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، والتزامات مجموعة الثمانية التي قطعتها في غلينيغلز تُعزز نطاق القاعدة المالية لعملنا بصورة جوهرية.

ونحن نرغب أيضا في استنباط سُبل جديدة عن طريق الاستفادة من الآليات المالية الابتكارية.

وفي نفس الوقت، فإن وجود أطر عمل منصفة للتجارة الدولية شرط أساسي إذا ما أريد للبلدان الفقيرة الاستفادة من العولمة. والاتحاد الأوروبي يضطلع بدور قيادي بمبادرته المسماة ''كل شيء عدا الأسلحة''، والتي تتيح لأقل البلدان نموا الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وحصص مفروضة. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نفعل كل ما في وسعنا لإنجاح المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نختتم جولة مفاوضات الدوحة بنجاح.

ونحن نُدرك أيضا أن المديونية المفرطة تحد من النمو والتنمية. ومبادرة إعادة تصنيف البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بعد عام ١٩٩٩ قللت بصورة ملحوظة ديون ٢٧ دولة. وألمانيا أعفت حتى الآن ديونا تبلغ ٦,٥ بليون يورو، ورصدت ٤ بليون يورو أيضا للمساهمة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ولكن تخفيف الديون يعتمد على توزيع الدائنين الأعباء بينهم. ولقد هالنا حقيقة أن الدائنين التجاريين والدول الدائنة من غير المشاركين في نادي باريس يفعلون القليل للاضطلاع بمسؤولياتهم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعوكم إلى تقديم الدعم في الاجتماع السنوي المقبل لمؤسسات بريتون وودز، لاقتراح مجموعة الثمانية وإلى إلغاء ديون الدول المعنية بصورة واسعة، بما في ذلك الديون المتعددة الأطراف.

كل ما سبق ذكره يؤكد الأهمية الكبرى التي نوليها للشراكة العالمية من أجل التنمية. بيد أن تلك الشراكة ليست طريقا في اتجاه واحد. فهي تتطلب أيضا التزام الدول الشريكة بوضع شروط التنمية – وهي الديمقراطية، الإدارة الرشيدة، واحترام حقوق الإنسان واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد.

إن حماية المناخ والتنمية يرتبطان ارتباطا وثيقا أيضا. وبالطبع يجب أن يحصل الجميع على الطاقة. بيد أنه ينبغي لجميع الدول أن تضطلع بمسؤولياتها لمنع أخطار تغير المناخ. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ستجتمع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو في مونتريال، حيث سنجد الفرصة لاعتماد آلية فعالة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، فيما بعد عام ٢٠١٢. وتلك هي السياسة التي نهجها تحديدا بروتوكول كيوتو، وهي السياسة التي سنتقيد بها.

في هذا العام أثبتت كارثتان طبيعيتان – أمواج السونامي في المحيط الهندي وإعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية، بوضوح مدى ضعف مجتمعاتنا أمام الكوارث الطبيعية. وعرفنا جميعا مدى أهمية الوقاية من الكوارث. وألمانيا بوصفها مضيفا للمؤتمر الدولي الثالث بشأن الإنذار المبكر، المزمع عقده في بون في آذار/مارس ٢٠٠٦، تأمل في أن تساهم في الاستخدام الأمثل لآليات الإنذار المبكر وتحسينها وبالتالي تقليل حجم الخسائر التي تسببها هذه الكوارث. وهنا أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر دعوتنا إلى جميع الدول الأعضاء إلى مشاركتنا في إنجاح مؤتمر بون.

وعلى مر السنين وجدت مشاركة الأمم المتحدة الترحيب في جميع أنحاء العالم كعلامة حميدة من علامات الحماية والمساعدة، والسلام وإعادة البناء. ويوم الأحد الماضي شهدت أفغانستان أول انتخابات برلمانية حرة وفقا للدستور الجديد. وحكومة أفغانستان – باكتمال جميع المؤسسات التي نالت شرعيتها ديمقراطيا، تستعد للاضطلاع بمسؤولية تعمير البلد. وبذهاب ملايين النساء والرجال إلى صناديق الاقتراع في أفغانستان، فإنهم أثبتوا أنهم اختاروا الديمقراطية. ونُعرب عن شكرنا للأمم المتحدة التي عملت بجد لتجعل من تلك الانتخابات أمرا ممكنا.

لقد أشار الأمين العام في تقريره الأخير A/60/224، إلى أن الأمم المتحدة ستظل ملتزمة بتقديم المساعدة إلى البلد بعد الانتخابات. وأنا أؤيد بإخلاص ذلك الالتزام؛ لأن هذه المساعدة لا غنى عنها. ورغم أن عملية بون، التي بدأت قبل أربع سنوات، انتهت بنجاح، فإنه لا يزال ينبغي للمجتمع الدولي الوقوف إلى جانب أفغانستان. وألمانيا أيضا ستبذل قصارى جهدها لدعم البلد.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

بعد عشر سنوات من إبرام اتفاق دايتون، وست سنوات بعد انتهاء الصراع في كوسوفو، حدث تحسّن ملموس في الوضع في غربي البلقان. ومع ذلك، ما زال إحراز تقدم كبير مطلوبا في المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية. وينبغي لسكان تلك المنطقة التواؤم بصدق مع ماضيهم، ويجب على أطراف الصراع أن تتصالح. وفي ذلك الصدد، نحن ندعو أولا إلى التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي.

ما زال الشرق الأوسط يواجه تحديات كبيرة ونحن في أوروبا بوصفنا جيرانا له، لدينا مصلحة استراتيجية في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ونحن على اقتناع بأن الاستقرار النهائي لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الإصلاح، وتعزيز الديمقراطية، وحكم القانون. والانتخابات البرلمانية الحرة التي جرت في فلسطين ولبنان علامات تغيير مشجعة.

وعملية السلام في الشرق الأوسط اكتسبت أيضا زخما جديدا خلال الأشهر الماضية. ونحن نرحب بشدة بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومن الجزء الشمالي من الضفة الغربية. والآن فإن الأمر الحيوي هو أن يقوم الإسرائيليون والفلسطينيون والمجتمع الدولي بعمل كل ما يستطيعونه لوضع الأسس للاستقرار السياسي والاقتصادي في قطاع غزة. وينبغي أن تتركز الجهود على الحل المتمثل في إنشاء دولتين وفقا لخارطة الطريق. ويظل الهدف إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل ضمن حدود آمنة معترف بها دوليا.

إن المجتمع الدولي متحد في تصميمه على مساعدة العراق على إقامة الديمقراطية وحكم القانون. ونحن نريد من جميع العراقيين أن يعيشوا أحرارا من الخوف ومن الصعوبات المادية. ولا ينبغي السماح لقوى الإرهاب والعنف أن تنجح في أن تكون لها اليد العليا. فإن الشرق الأوسط يحتاج إلى عراق مستقر ومزدهر.

وهنا أيضا، تُساهم الأمم المتحدة من جانبها في عملية الانتقال السياسي وإعادة التعمير. وهذا هو السبب الذي جعلنا نقدم مساعدة مالية كبيرة لقوة الحماية التي يُمكِّن وجودها الأمم المتحدة من العمل في العراق. وهو أيضا السبب في أن تقدم ألمانيا، بناء على طلب العراق، استشارات في القضايا الدستورية.

إن البرنامج النووي الإيراني ما زال مصدر قلق رئيسي. والانتهاكات السابقة للالتزامات الدولية، وغياب الشفافية في أفعالها، والتعاون غير الكافي مع التحقيقات المتتالية حطمت أية ثقة بأن البرنامج مخصص فقط للأغراض السلمية. وبدعم من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، عملت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة مع إيران لإيجاد سبيل لإعادة الثقة. ووجدت هذه الجهود الدعم الواسع من المجتمع الدولي. واستمرار طهران في تجاهل قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أضعف كثيرا من تلك الثقة والمكاسب التي تحققت حتى الآن تتعرض للخطر بدون سبب معقول. وينبغي أن نوضح أن شواغلنا لا تتعلق بحق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وهذا لم يكن أبدا ولن يكون موضع تساؤل. وشواغلنا لا تتعلق بحق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. فلم يشكك أحد في ذلك الأمر، وهو غير وارد على الإطلاق.

وما زلنا مستعدين للسعي إلى إيجاد حلول تشمل ضمانات موضوعية بأن البرنامج النووي الإيراني لا يخدم إلاَّ الأغراض السلمية. وأناشد إيران أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات أحادية وأن تعود إلى مائدة المفاوضات.

ثمة اتفاق عام على أن انتشار أسلحة الدمار الشامل أصبح خطراً يهدد الحياة بالنسبة لنا جميعاً الآن أكثر من أي وقت مضى. وبالتالي، من المؤسف ألا يتم التوصل إلى توافق في الآراء في إطار الوثيقة الختامية حول إدراج فصل بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح. وإن أردنا منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، لا بد أن تفي الدول كافة بالتزاماتها. وفي الوقت نفسه، يجب إعطاء زخم جديد لعملية نزع السلاح النووي.

وفي هذا السياق، أرحب بالتقدم الذي أحرزته المحادثات السداسية مؤخراً نحو تسوية الأزمة النووية في شبه الجزيرة الكورية. فهذه خطوة أولى بالغة الأهمية.

وما زالت أفريقيا تمثل نموذجاً وحجر زاوية لنظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية. وتعاون الأمم المتحدة الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضاً، كانت له آثار إيجابية في سيراليون وليبريا وكوت ديفوار، وفي بوروندي مؤخراً. والأمم المتحدة تقوم

بدور لا يقل أهمية في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

وبعد وفاة جون قرنق، باتت عملية السلام في السودان تتطلب التزاماً أكبر من الأطراف كافة لتنفيذ اتفاق نيروبي التاريخي للسلام. وبعثة الأمم المتحدة في السودان، التي تشارك فيها ألمانيا بالأفراد، تسهم إسهاماً رئيسياً. ومع ذلك، يجب ألا نغض الطرف عن مناطق الأزمات الأخرى، خاصة في دارفور. وبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور قد ساعدت على استقرار الوضع الأمني في المنطقة التي ترابط فيها.

إن المشاكل العديدة التي نواجهها – الفقر والاستقطاب الاجتماعي والنمو العالمي للسكان وعدم كفاية إمدادات المياه وتغير المناخ العالمي، على سبيل المثال لا الحصر – تبرز الحاجة إلى القيام بعمل متضافر. ولا بد أن نهيئ الأمم المتحدة لمواكبة تحديات القرن الحادي والعشرين.

خلال الاثني عشر شهراً الماضية كان إصلاح الأمم المتحدة موضوعاً لمناقشات مكثفة. وقدمت الدول الأعضاء والفريق الرفيع المستوى والأمين العام نفسه مدخلات قيمة. ويرد بعض الاقتراحات المقدمة في الوثيقة الختامية التي اعتمدت خلال القمة العالمية المعقودة في الأسبوع الماضي.

ولكن، لن يتسنى لنا أن نتكلم عن إنجازات حقيقية إلا عندما نتمكن من تطبيق تلك الاقتراحات. ونجاح هذه العملية يتطلب مشاركة فعالة من جميع الدول الأعضاء.

ويجب الاضطلاع بالمهام التي حددتها القمة للجمعية العامة بسرعة وتركيز. وفي هذه الدورة، لا بد أن تحقق الجمعية العامة النجاح المستعصي نحو اعتماد الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. ويجب أن تعمل أيضاً على إنشاء لجنة بناء السلام.

والسلام المستدام يتطلب أكثر من مجرد استعادة الأمن. ومرحلة بناء السلام بعد الصراع تكتسي أهمية خاصة. وكلما بادرنا ببدء عملية إعادة البناء، وأحسنَّا تنسيق صنع السلام وجهود الإنعاش ما بعد الصراع، كانت فرص تحقيق الاستقرار المستدام أفضل. وقد اتخذت القمة خطوة حيوية في ذلك الاتجاه بقرارها المتعلق بإنشاء لجنة بناء السلام بنهاية هذا العام.

ويشدد الأمين العام كوفي عنان، في تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح“، على أنه:

> ”دون الاستناد على ... احترام كرامة الإنسان لن يكلل أي برنامج أمني أو أي حملة إنمائية بالنجاح.“ (A/59/2005، الفقرة ١٢٨)

وإن أردنا تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، لا بد لنا أيضاً من تعزيز هيئات الأمم المتحدة وآلياتها ذات الصلة.

وعليه، ترحب ألمانيا بالقرار الذي اتخذته القمة والخاص بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان ليحل محل لجنة حقوق الإنسان. وعلى الجمعية العامة الآن أن تتحرك بسرعة لتحديد هياكل ذلك المجلس. وعليها أن تضمن تمتع الجهاز الجديد بشرعية أكبر من سابقه وأن تكون أساليب عمله أكثر فعالية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتصدي للأزمات الحادة.

واسمحوا لي بكلمة أخيرة. إلقاء نظرة على مناطق الاضطراب في العالم يوضح أننا، نحن المجتمع الدولي، نواجه من الصراعات في الجنوب أكثر مما نواجهه في الشمال. والقرارات الرئيسية بشأن تسوية تلك الصراعات تتخذ في مجلس الأمن فهو الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام، بموجب دستور الأمم المتحدة. غير أن تكوين المجلس ما زال يعبر عن سنة ١٩٤٥ وليس عن القرن الحادي والعشرين. ومواءمة عضوية مجلس الأمن وتوسيعها من خلال إضافة أعضاء دائمين وغير دائمين يظل أمراً أساسياً. وأي

إصلاح للأمم المتحدة لا يشمل إصلاح مجلس الأمن لا يستحق هذا الاسم.

إن مجلس الأمن مهدد بأن يفقد سلطته وشرعيته ما دامت قارات برمتها ومساهمون رئيسيون غير ممثلين بقدر كاف. وألمانيا وشريكاتها البرازيل والهند واليابان قدمت اقتراحاً من أجل إصلاح المجلس. وهذا هو الاقتراح الوحيد الذي يتضمن إصلاحاً شاملاً لمجلس الأمن وأساليب عمله. ونحن على اقتناع بأنه الاقتراح الوحيد الذي يمكن أن يحصل على أغلبية الثلثين الضرورية في الجمعية العامة.

وإصلاح مجلس الأمن جزء لا غنى عنه من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وفي الوثيقة الختامية للقمة التي انعقدت في الأسبوع الماضي، تعاهدنا جميعاً على دفع عجلة ذلك الإصلاح قدماً وبسرعة. ولا نحتاج إلى التقدم على هذا الطريق فحسب، بل نحتاج إلى نتائج ملموسة. ولقد حان الوقت لإصلاح جذري. فلنستخدم دورة الجمعية العامة هذه لحسم تلك المسألة نهائياً، لما لها من أهمية حيوية لمستقبل الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد أوسكاراس جوسيس، وزير خارجية ليتوانيا.

السيد جوسيس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): ترحب ليتوانيا بهذا الجهد – وهو الأشمل والأكثر طموحاً من نوعه – لتجديد الأمم المتحدة. وعلينا أن نتأكد من تنفيذ الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا جميعاً أثناء القمة وأنها ستفضي إلى نتائج حقيقية ملموسة، بغية تحسين قدرة المنظمة على العمل بشكل ملائم وفعال وسريع وبما يخدم أفضل مصالحنا جميعاً. وتطبيق تلك الالتزامات سيسمح لنا أيضاً بأن نعطي أملاً للضعفاء والمحرومين وبأن نجعل العالم مكاناً أفضل للجميع.

ونرحب بتشديد الوثيقة الختامية على الصلة الوثيقة بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان. ونرى أن هذا العنصر شرط أساسي لكل عملنا في المستقبل. كما نرحب بالتأكيد مرة أخرى على الالتزامات المتعلقة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وبوصفنا عضواً في الاتحاد الأوروبي، فإننا نعتز بتعهد الاتحاد بمضاعفة مستوى المساعدات التي يقدمها بحلول عام ٢٠١٠، بما في ذلك زيادة مساعداته لأفريقيا بنسبة كبيرة.

ونؤيد إنشاء صندوق للديمقراطية لمساعدة البلدان التي تسعى إلى إرساء ممارساتها الديمقراطية أو ترسيخها. ونرى أن هذا الصندوق سيسهم في تعزيز أثر المساعدات الإنمائية من خلال تحسين معايير الحكم الرشيد. فممارسات الحكم الديمقراطي والشفاف يمكن أن تحدث أثراً كبيراً في أداء البلدان المتماثلة تماماً من حيث الموارد الطبيعية والهيكل الاجتماعي.

ونشدد على دور التجارة الدولية في النهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية، وبالتالي مكافحة الفقر. ولذلك، نضم صوتنا إلى الأصوات التي تطالب بتنفيذ سريع وطموح وتنموي المنحى لدورة الدوحة للتجارة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ليتوانيا مقتنعة بأن التنمية وكل ما يتصل بها من استراتيجيات ينبغي أن تشتمل على عنصر ذاتي للاستدامة البيئية. ونرحب بصياغة الوثيقة الختامية في هذا الإطار وإن كنا نعتقد أن علينا أن نذهب إلى أبعد من ذلك.

ونشدد بصفة خاصة على أهمية تخطي اتفاق كيوتو من خلال إطلاق مفاوضات لبلورة إطار دولي أشمل وأكثر إنصافاً لتغير المناخ فيما يتجاوز عام ٢٠١٢.

وليتوانيا ترحب بالإدانة القوية والقاطعة للإرهاب في الوثيقة الختامية. ونطالب الجمعية العامة بأن تتم العمل خلال دورتها الستين فيما يتعلق باتفاقية شاملة بشأن الإرهاب

ووضع استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، كما اقترح الأمين العام في وقت سابق من العام الحالي.

إننا نرحب كثيرا بإقرار ''المسؤولية عن حماية'' المجموعات السكانية من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي. فهذا أمر ذو أهمية جوهرية؛ وهو خطوة هامة تمنحنا الأمل في ألا نغض النظر بعد الآن ونقف مكتوفي الأيدي عندما تذبح مجموعات سكانية بأكملها.

إن ليتوانيا تؤيد تأييدا كاملا المقترحات المتعلقة بإصلاح إدارة الأمم المتحدة. ونأمل ألا يقع برنامج العمل الذي سيقدمه الأمين العام ضحية لمناقشات لا تنتهي بين الدول الأعضاء، بل أن يسفر عن تغيرات ملموسة وتحسين مساءلة المنظمة وشفافيتها وكفاءتها وروحها الاحترافية بينما يكفل لها أعلى المعايير الأخلاقية.

لقد شهدنا في حالات كثيرة سابقة دولا خارجة من الصراع تنزلق في التمزق والفوضى، وتزعزع بذلك استقرار مناطق بأكملها. ومن ثم، نحن ندعو إلى إحراز تقدم سريع في جعل لجنة بناء السلام جاهزة تماما للعمل قبل نهاية هذا العام.

وبينما نعرب عن ارتياحنا للاتفاق على مضاعفة الموارد لمفوضية حقوق الإنسان، نحث جميع الدول على اتخاذ قرارات نهائية في الأشهر المقبلة على أساس النص الذي اتفقت عليه الأغلبية العظمى من البلدان لإنشاء مجلس قوي وفعال لحقوق الإنسان.

وفي الوقت ذاته، يتعين علينا أن نسلم بأن الوثيقة الختامية ناقصة إلى حد كبير في بعض المجالات. ونحن ندرك تماما أن عملية الإصلاح ليست حدثا يتم لمرة واحدة فحسب. ويجب أن نضمن عدم إسقاط هذه المجالات حينما نسير على درب إصلاح الأمم المتحدة.

أولا، هناك مسألة الإفلات من العقاب. فيجب أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة جزءا لا يتجزأ من جهودنا المشتركة لتحسين حالة حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم. ونؤكد دعمنا للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك للمحاكم الجنائية المخصصة والمختلطة القائمة وغيرها من آليات العدالة الدولية.

ثانيا، هناك مسألة إصلاح مجلس الأمن الذي لا يمكن تأجيله أكثر من ذلك، خاصة إذا كنا بالفعل حريصين على استعادة سلطة ومصداقية الأمم المتحدة. فيجب تحسين أساليب عمل المجلس بحيث يكون هناك إسهام أكبر من الدول غير الأعضاء. ويجب زيادة عدد أعضاء المجلس في الفئتين الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، مع المراعاة اللازمة للتمثيل الجغرافي العادل وظهور أطراف ومساهمين دوليين جدد. وتؤيد ليتوانيا منذ فترة طويلة ترشيح ألمانيا واليابان للعضوية الدائمة في مجلس الأمن. ونقدر طموحات الهند والبرازيل لتولي المسؤولية المشرفة للعضوية الدائمة، ونتفق على أن تمثيل أفريقيا في فئتي العضوية قد طال انتظاره.

بعد ١١ عاما من المناقشات لمسألة إصلاح مجلس الأمن، آن الأوان لكي نعترف بأنه من غير المرجح أن نسوق حججا جديدة بدون أن نكرر أنفسنا بلا نهاية. ولذلك تطالب ليتوانيا جميع الدول الأعضاء بأن تنهض بمسؤولياتها وبأن تتخذ إجراءً بهذا الشأن.

أخيرا، أود أن أتطرق إلى الإخفاق في التوصل إلى اتفاق، في الوثيقة الختامية، على مسألتي عدم الانتشار ونزع السلاح. فهذا إخفاق كبير لمؤتمر قمتنا، خاصة في ضوء الاختتام المشؤوم للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وقت سابق من هذا العام. يجب أن ننفذ اتفاقاتنا والتزاماتنا السابقة، وأن نعيد توافق الآراء وأن نستثمر كل جهودنا في البحث عن اتفاق بشأن هذه المسألة

الحاسمة. ولذلك نطالب جميع الدول بأن تلتف حول المبادرة التي قدمتها النرويج ومجموعة من البلدان ذات الفكر المماثل؛ ونعتقد أن هذه المبادرة يمكن أن تصبح أساسا لتوافق في الآراء قابل للتطبيق ولإجراءات تعاونية في المستقبل.

لقد شهدنا في كانون الأول/ديسمبر الماضي فيضا من مشاعر التضامن مع ضحايا سونامي الآسيويين. وفي الأسابيع القليلة الماضية انفطرت قلوبنا على مواطني الولايات المتحدة الذين شتتهم إعصار كاترينا ودمر مجتمعاتهم بالكامل. فقدمنا إلى المتضررين كل ما في وسعنا من مساعدات، وتقدمنا بالتعازي إلى كل المتضررين من هذا الدمار الهائل.

إننا في لحظات الحزن والأسى يدا واحدة. فالألم لا يعرف جنسية ولا دينا ولا عرقا. وبالمثل، ينبغي أن نكون جميعا يدا واحدة في تضامننا. وينبغي ألا نضطر إلى انتظار كوارث جديدة ومآسٍ كبيرة حتى نتفق على ضرورة بناء أمم متحدة جديدة للقرن الجديد. وكما أشار الأمين العام كوفي عنان مرارا، ففي هذا الكوكب المعولم والمترابط غالبا ما تكون المصلحة الجماعية مصلحتنا الوطنية القصوى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة. أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد.

اسمحوا لي أن أذكِّر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، فإن البيانات المدلى بها ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ويليامس (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعقب على ملاحظات أبداها اليوم وزير خارجية إسبانيا بشأن جبل طارق. إن الحكومة البريطانية ترحب باستعداد إسبانيا للعمل بروح بناءة وتشاطرها هذا الاستعداد. ونتفق على أن المسائل المتعلقة بجبل طارق لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار، وبالتالي نرحب بالمنتدى الثلاثي الأطراف المعني بجبل طارق الذي أنشئ مؤخرا، وهو منتدى يمكن فيه لجميع الأطراف، بما في ذلك جبل طارق، التعبير عن وجهات نظرها.

ويظل هدفنا هو بناء مستقبل أفضل لسكان جبل طارق، وفي ما تسعي حكومة المملكة المتحدة إلى تحقيق ذلك، تتقيد بالتزامها الطويل المدى تجاه سكان جبل طارق القاضي باحترام رغباتهم.

السيد صادقي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): استمعت اليوم الجمعية العامة إلى عدد من المزاعم الباطلة بشأن بلدي من ممثل النظام الإسرائيلي، وهو نظام قام على العنف والاحتلال والفساد وإرهاب الدولة وإراقة الدماء.

إن إسرائيل، عبر تاريخها المظلم بأكمله، ومنذ بدايتها الأولى، تعاني بدرجة كبيرة من عدم الشرعية. لذلك لا يفاجئنا أن يقوم ممثل هذا النظام – الذي يقوده دائما مرتكبو العديد من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب – بجعل هذه الدعاية المختلقة التي لا أساس لها من الصحة علاجا لعدم شرعيتها.

إنه سر مكشوف للجميع أن إسرائيل تنتهك باستمرار وعن عمد العديد من القوانين والقواعد الدولية، وكذلك العشرات من قرارات الأمم المتحدة التي لم يرد عليها هذا النظام غير الشرعي وغير المسؤول إلا بالتحدي التام. وفي هذا السياق، يمكننا أن نشير بصفة خاصة إلى السياسة العبثية للنظام الإسرائيلي بشأن المسألة النووية، وهي سياسة تقوم على حجب ترسانتها النووية وسعيها الحثيث إلى بنائها خلال العقود الماضية. ولا جدال في أن مثل هذه السياسة السيئة النوايا ما فتئت لسنوات تهدد سلام وأمن

منطقة الشرق الأوسط المتفجرة. وفي الحقيقة أن خطر إسرائيل النووي وما لديها من قذائف، بالإضافة إلى سلوكها المشين ونواياها الشيطانية، أمور تشكل تهديدا حقيقيا ليس للسلم والأمن الإقليميين فحسب، بل أيضا للعالم بأسره.

لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى بشكل ملح وحاسم لهذا التهديد. وفي الواقع، ينبغي أن يواجه هذا النظام جبهة موحدة وأن تُمارس ضده ضغوط متواصلة حتى يتخلى عن برنامجه النووي وإخضاع جميع منشآته النووية للرقابة الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن العقبة الوحيدة الحالية أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هي عدم انصياع هذا النظام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتشغيله السري المستمر لمنشآت نووية غير آمنة ومحاطة بالحذر، وتعينه في ذلك المساعدة التكنولوجية من دولة معينة. ولم يعر هذا النظام أي اهتمام للدعوة الدولية المستمرة في محافل مختلفة، خاصة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠، التي طالبت هذا النظام، بالاسم، أن ينضم إلى المعاهدة على الفور وبدون أية شروط.

علاوة على ذلك، هذا النظام المذكور لم يكن قط طرفا في الصكوك الدولية المعنية بأسلحة الدمار الشامل – وهي اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ملتزمة بجميع أحكام تلك الصكوك. وبينما تبقى شفافة من خلال إعلاناتها وقبولها بالمراقبة والتفتيش الدوليين من الهيئات الدولية المختصة، خاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تعلن دائما أنها لن تتخلى عن حقها في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية بسبب اتهامات ذات دوافع سياسية.

إن المزاعم التي لا أساس لها وبيان ممثل النظام الصهيوني في الجمعية اليوم يظهران بجلاء أن الذين يمارسون على بلدي ضغطا متزايدا وغير معقول وظالما يحاولون في الواقع أن يخدموا مصالح النظام الإسرائيلي غير الشرعي. ونؤمن بأن المجتمع الدولي يدرك الخدعة جيدا، وبالتالي فإننا لن نرضخ للضغط الرامي إلى حماية السياسات والممارسات غير القانونية للنظام الصهيوني ومصالحه غير المشروعة.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أردت – وأشعر بالثقة نوعا ما بأنني أفعل ذلك بالنيابة عن العديدين في هذه القاعة – مجرد أن أعرب عن تقديرنا لمحاضرة عن حقوق الإنسان والإرهاب العالمي والانتشار النووي قدمها أحد أكبر خبراء العالم في ذلك الميدان.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.